الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متلطبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

العنوان الرئيسي للمذكرة

دور المدقق في تحسين المردودية المؤسسة

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذ:

-بلحاجي ربيعة – يسعد عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة

المهنة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوظراف جيلالي	أستاذ محاضر	عبد الحميد بن باديس
مقررا	يسعد عبد الرحمان	أستاذ مساعد	عبد الحميد بن باديس
مناقشا	مكاوي أمين	أستاذ مساعد	عبد الحميد بن باديس

السنة الجامعية:2016-2017

الاهداء

"قل اعملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم سورة التوبة: 105.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا يطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى والدي العزيز مبارك.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى القلب الدافئ و الصدر الرحيم إلى من فارق النوم جفونها لتراعني وحرمت نفسها لترضيني إلى من رسمت شعار النجاح على قلبي أمي الحبيبة.

إلى من قاسمني الحياة حلوها ومرها، وشاركني السعادة في كل لحظاتها إلى آمين سري، إلى من رأى التفاؤل بعينه والسعادة ضحكته. لك رفعة الجبين كنت لي خير معين زوجي سعيد.

إلى الوجه المنعم بالبراءة ولمحبتك أزهرت أيامي وتفتحت براعم الغد ابني العزيز اياد عبد الإله.

إليكم تحلو بالوفاء وتميزوا بالعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت برفقتهم في دروب الحياة إخوتي عبد القادر، سيد أحمد، ياسين، وصال.

أحبكم جميعا حفظكم الله ورعاكم.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التي قمت بها تبين أن مهمة التحقيق تحتاج إلى توفر صفات ذاتية ومهارات شخصية ومعرفة واسعة وإلمام تام بالمبادئ المحاسبة المتعارف عليها وبأنظمة المحاسبة المالية التي يقوم بفحصها انتقاليا من أجل إعطاء رأي فني محايد يوضح فيه الصورة الحقيقية للقوائم المالية إذا كانت مطابقة للمبادئ المحاسبة.

بالإضافة إلى ذالك يبين المركز المالي للمؤسسة مدعما رأيه بأدلة والبراهين هذا من جهة أما من جهة أخرى فان التدقيق يخدم عدة طوائف تستخدم القوائم المالية وتعتمد على تقرير الاتخاذ قراراتها ورسم بيانتها ومن بين هذه الطوائف المستثمرين ورجال الأعمال والهيئات الحكومية والمساهمين وذلك في ظل الظروف الاقتصادية لكونها تدفع المركز المالي خاصة عندما تكون التقارير سليمة من خلال التعبير الدقيق والسليم للحسابات الختامية. وهذه التقارير يقدمها المدقق سواء كان داخلي وخارجي حيث تقوم الجهات المختصة بتعيين هذا الأخير باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة سواء كان ذلك يخص التصحيح الأخطاء أو تقديم الحلول والاقتراحات من اجل تفادي الاختلاس والغش أو تقديم قرارات مستقبلية لإدارة حول قضايا ذالك الطابع المالي مثل الرقابة والتقديرات وهذه الأهداف تسعى لتحسين نتائج المؤسسة ومنه نجد أن التدقيق أحد العوامل المؤثرة في المردودية لأن الملاحظات التي يعطيها المدقق تساعد في اتخاذ القرارات الصائبة وبتالي ارتفاع فعالية المؤسسة إلى الأحسن.

ومنه نتوصل إلى النتائج التالية:

1.مر التدقيق بعدة تطورات وعرف عدة مفاهيم إذن فهو علم قائم بدالة

2.يتوفر التدقيق على عدة معايير التي يستعين بها المدقق لأداء مهمته كما يشمل كل أنواع مختلفة.

3.ضرورة وجود المدقق في المؤسسة مهما كان نوع نشاطها

4.يعتبر المدقق الجوهر الأساسي في عملية التدقيق

5.التدقيق الجيد يؤدي إلى ارتقاء بفعالية المؤسسة.

6.يعتمد المدقق على معايير يجب توفرها وهي ضرورية مثل التأهيل العلمي والمهني و أخلاق المهنة الخبرة والتزام بالقواعد.

7.المردودية ليست هدف بل غاية تسعى من ورائها المؤسسة إلى تحقيق إستراتيجيتها.

الاقتراحات:

من خلال دراستي لهذا الموضوع تمكنت من الوصول إلى بعض الاقتراحات والتوصيات التي تساعد المؤسسة مستقبلا.

1.ضرورة توفر مدقق داخلي بالمؤسسة

2.إتباع سياسة الجرد الفجائي من أجل تقوية نظام الرقابة الداخلية

3.وضع برامج ودورات تكوينية للعمال.

تمهيد

يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب , فبعد انتهاء المحاسب من تجميع و تبويب وتسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة, يأتي دور المدقق في الحكم عن مدى سلامة هذه العملية وخلوها من الأخطاء وربما التلاعبات في البيانات المحاسبية وكذا في السجلات الختامية في نهاية الدورة المالية.

أخذت مهنة التدقيق حيزا كبيرا من الاهتمام في وقتنا الحالي, نظرا لما لها من ادوار على عدة مستويات, فعلى الرغم من أنه ولوقت قريب كان ينظر إليها على أنها مهنه تكتسب بالتمرن فقط ,لكن بحكم تشعبها كنتيجة للتوسع الاقتصادي و كبر حجم المؤسسات تزايدت الحاجة إليها, وكان لابد من إطار نظري يحكمها, بحيث أصدرت مختلف الهيئات الحكومية والأكاديمية جملة من المفاهيم والأهداف وحتى المعايير محاولة بدلك حصر الجانب النظري فيها.

للدراسة بتفصيل أكثر, و انطلاقا مما سبق, سأحاول في هذا الفصل التطرق للإطار النظري لمهنة التدقيق, بحيث قسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي

المبحث الثاني: فروض و معايير التدقيق والتزامات المدقق

المبحث الثالث : مسار تنفيذ عمليه التدقيق

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي

تأثرت مهنة التدقيق المحاسبي بمختلف الظروف التي عايشتها على مر العصور, وبتطور الحياة الاجتماعية و الاقتصادية, بحيث إن المتتبع للتطورات التي شهدتها يمكنه أن يلاحظ حجم الاهتمام المتزايد الذي حظيت به, نظرا للدور الكبير الذي لعبته وتلعب في التقدم والنمو لكل الوحدات الاقتصادية بشكل خاص والمجتمع على وجه العموم, ومد الأطراف بالآراء المختلفة التي تعتبر

مدا خيل أساسية للقرارات المراد اتخاذها.

سايرت مختلف المنظمات والهيئات الوصية هذه التطورات, وحاولت تحديد إطار نظري يصون مهنة التدقيق, تفاديا لأي تأويلات قد تنعكس سلبا على الجانب العملي وعلى جودة ومصداقية هذه المهنة.

كتحليل لما سبق سأتطرق طبعا في هذا المبحث إلى التطور التاريخي التدقيق, أهميته وأهدافه, ومن تم التطرق إلى أنواعه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية المستعملة في اتخاذ قراراته, و التأكد من مدى مطابقة تلك البيانات للواقع,و قد ظهرت هده الحاجة أولا لدى الحكومات, مختلف المنظمات والهيئات الوصية هذه التطورات وحاولت تحديد إطار نظري ياسوني مهنه التدقيق تفاديا في إي تحويلات نقطيه سلبا على الجانب العملي وعلى جوده ومصداقية هذه المهنة تحليل لما سبق اسات طبعا في هذا المبحث إلى التطور التاريخي التدقيق أهميته وأهدافه ومن تم التطرق إلى أنواعه.

حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين و للتأكد من صحة الحسابات العامة, وكان المدقق وقتها يستعمل القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها, وهكذا نجد أن كلمه تدقيق "AUDIT" مشتقة من الكلمة اللاتينية " AUDIRE" ومعناها يستمع [1]

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق

تعريف التدقيق المحاسبي:

التدقيق المحاسبي هو علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير التي تشتمل الفحص والتحقيق والتقرير, فالفحص يعني فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة.أما التحقيق فنعني به مدى تمثيل المركز المالي للوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ويعتبر الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان و هما اللتان تمكن المدقق من إبداء رأيه في الأخير,أما التقرير فهو يتمثل في بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير وهو ختام عملية التدقيق لقد تعددت الجوانب التي تم التطرق إليها في تعاريف التدقيق, وهذا باختلاف الهيئات والأطراف الصادرة عنها, ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم ,إلا أنها تصب في نفس الهدف.

1-جاء تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Associattion للتدقيق كما يلي :[2]

[1]- خالد أمين عبد الله، علم التدقيق الحسابات (الناحية النظرية و العملية)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000 ص 18.17

[2]- وليام توماس، أمرسون هنكي، تعريب و مراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد المراجعة بين النظرية و التطبيق ، الكتاب الأول دار المريخ للنشر السعودية 1997 ن ص 18

وليام توماس أمارس مهنتي تعريف ومراجعه احمد حامد حجاج كمال الدين سعيد المراجعة بين النظرية والتطبيق الكتاب الأول دار المريخ للنشر السعودية 1977 نون صفحه 18

" التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي, التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية, وذلك لتحديد مدى توافق وتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة, و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة"

2.**كما عرف اتحاد المحاسبين الأمريكيون التدقيق على انه** : "إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات أو الأرصدة الاقتصادية والأحداث, وتقييمها بصورة موضوعية, لتحديد درجة العلاقة بين هذه الاقرارات ومقياس معين, وإيصال النتائج إلى المستفيدين".[1]

من خلال التعريفين,يمكن استخلاص ما يلي :

عملية التدقيق عملية منظمة, وبالتالي هي قائمة على مخطط مسبق,

يشترط في عملية التدقيق جمع أدلة و قرائن إثبات, يبني المدقق رأيه من خلالها حول عدالة القوائم المالية من عدمها و أن يلتزم المدقق الحياد في جمعه للأدلة, أي أن تتم بصفة موضوعية بعيدا عن أي تحيز,

أن تتعدى عملية الفحص المعلومات المقدمة في القوائم الى فحص النظام المحاسبي, والذي يعتبر المصدر لهذه المعلومات.

بالتالي يمكن صياغة تعريف بسيط وشامل للتدقيق على انه

"فحص انتقادي مخطط, يقوم به شخص محترف ومستقل, للتأكد من صحة ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة و كدا النظام المحاسبي, يدلي من خلاله المدقق برأي فني محايد و موضوعي مدعم بأدلة و قرائن إثبات في تقرير"

كما نلاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على ثلاث نقاط أساسية هي:

1-**الفحص**: يقصد به فحص البيانات والسجلات, للتأكد من صحة وسلامة العمليات, التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

2- **التحقيق**: يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة, وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان, ينتظر من خلالهما تمكين المدقق من إبداء رأي فني محايد, فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية ادت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

3- التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير مقدم إلى الأطراف المعنية, سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها, ونستطيع أن نقول بان التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرته.

المطلب الثالث: أهداف و اهمية التدقيق

أهداف التدقيق :كما أسلفت الذكر في اطار التطور التاريخي للتدقيق, فقد صاحب هذا التطور تطور في الأهداف وكدا على مستوى التحقق و الفحص, إضافة إلى درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية, ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

[1]- فادي التميم، مرجع سابق تم ذكره، صفحه 20

جدول رقم (1-1) : التطور التاريخي لأهداف التدقيق

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية الرقابة الداخلية
قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1905..1850	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدأ	غير مهمة
1933..1905	تحديد عدله المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	فحص اختباري تفصيلي	درجه اهتمام بسيطة
1940..1933	تحديد عدله المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	بداية الاهتمام
1960..1940	تحديد عدله المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960 حتى الآن	مراقبه الخطط تقييم نتائج الأعمال تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	أهمية جوهريه للبدء في عمليه التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارنه, تدقيق الحسابات المعاصر(الناحية النظرية), دار المسيرة للنشر ,الأردن, 2006, ص 182.

من الملاحظ أن الفترة التي صاحبتها تطورات على مستوى الهدف من التدقيق هي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية, والتي كانت بمثابة نقطة التحول التي انبثق عنها ظهور الشركات الكبرى التي تغير نشاطها عن سابقاتها من ذلك النشاط البسيط إلى شركات ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة ملكية منفصلة عن الإدارة.
كما كان للقضاء الانجليزي في تلك الفترة دور هام في تطور أهداف التدقيق, ولعل الدليل على ذلك, العبارة المشهورة للقاضي Lopase في قضية حلج القطن سنة 1986, والتي وصف فيها المدقق بأنه كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لاقتفاء أثر المجرمين. [1] والمغزى من هذه العبارة أن الهدف الأساسي من عملية التدقيق ليس اكتشاف الأخطاء أو الغش, و إنما يظهر ذلك كنتيجة ثانوية لعملية التدقيق.

عموما, فان هدف تدقيق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد عن كون التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي و نتائج أعمال الفترة للمؤسسة محل التدقيق.
كما يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين أساسيتين: التقليدية ,الحديثة أو المتطورة.

[1]-خالد راغب الخطيب, خليل محمود الرفاعي, الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات, دار المستقبل, الأردن,1998, ص10

1*الأهداف التقليدية

أ-أهداف رئيسية

-التحقق من صحة و دقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر, و مدى الاعتماد عليها.

-ابداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية لا عن مدى مطابقة القوائم المالية المركز المالي.

ب-أهداف فرعية

-اكتشاف ما قد يوجد في السجلات والدفاتر من غش.

-تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش في وضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

-اعتماد الإدارة على التدقيق يساعد على تقرير ورسم السياسات الإدارية, واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.

- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

- معاونه دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

- تقدير التقارير المختلفة وملأ الاستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

*** الأهداف الحديثة أو المتطورة**

- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها, ومدى تحقيق الأهداف, وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة, عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط, تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

بالإضافة إلى الأهداف العامة التي تطرقنا لها, هناك أهداف أخرى عملية وميدانية نذكر منها ما يلي:

1-عرض القوائم (الافصاح)

يهدف المدقق من خلال هذا البند إلى التأكد من أن المؤسسة تقيدت بما تنص عليه المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والطرق والسياسات المحاسبية المتبناة من قبلها, فضلا عن قياس درجة الثبات في تطبيق هذه الطرق من فترة إلى أخرى, مما يجبر المدقق على التقرير حول هذه المشاهد المرتبطة بالواقع الفعلي للمؤسسة والمؤثرة على درجة مصداقية عناصر القوائم المالية المفحوصة و المعلن عليها[1].

أ-الشمولية أو الكمال

يعني أن كل العمليات قد تم تسجيلها من طرف المؤسسة وقت حدوثها دون أي استثناءات و حتى يتأكد المدقق من ذلك عليه الاطلاع على كل الدفاتر والسجلات ,وذلك بغرض توفير معلومات محاسبيه شاملة تعبر عن وضعية المؤسسة.

ب- الوجود وتحقق

أي أن يتأكد المدقق من أن جميع العناصر الواردة في الميزانية من أصول وخصوم موجودة فعلا.

[1]-محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات،(الإطار النظري و محاسبة التطبيقية),ديوان المطبوعات الجامعية,بن عكنون 2003 ص 16

ج-الملكية والمديونية

هنا يجب على المدقق أن يتأكد عن طريق الوثائق القانونية من ملكية المؤسسة لكل الأصول الواردة في الميزانية, و أن الديون المستحقة فعلا لأطراف أخرى, وقد تكون هذه الاخيرة عن طريق المصدقات مثلا

التقييم

يعني هذا المبدأ أنه على المدقق التأكد من كون كل العمليات المحاسبية تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مع ثبات طرق التقييم من دورة لاخرى.

ك - ابداء راي فني:

الهدف الأساسي لمدقق الحسابات هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة و قرائن اثبات حول عدالة تمثيل القوائم المالية المدققة للمركز المالي و نتيجة الأعمال.

لذلك ينبغي عليه في إطار عمليه التدقيق القيام بالفحص والتحقق من العناصر الاتية[1]

- التحقق من الإجراءات و طرق المطبقة.
- مراقبه عناصر الأصول والخصوم.
- تقييم الهيكل التنظيمي.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات.
- التأكد من التسجيل لكل الأعباء والنواتج التي تخص السنوات السابقة.
- محاوله الكشف عن حالات الغش، التلاعبات، والأخطاء.
- تقييم الاهداف والخطط.

أهمية التدقيق:

إن أهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيله تخدم جهات كثيرة ذات مصلحه مع المؤسسة، سواء كانت أطراف داخليه أو خارجية، إذ تعتمد إلى حد كبير على البيانات المحاسبية لاتخاذ قرارات ورسم خطط مستقبلية، ومن بين المستفيدين من التدقيق نجد:

1 - إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقا، وبالتالي فان مصادقة المدقق على قوامها سيمنحها درجه كبيره من الثقة
و يزيد من مسبة الاعتماد عليها، كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء الإدارة.

[1] - BELAIBOUD Moktar, guide pratique d'audit financier et comptable.maison des livre, ALGER 1986. P 22

الملاك والمساهمين:

إن ظهور شركات المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك عزز من اهمية التدقيق، فكان لا بد من طرف يضمن التسيير المثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات، كما ان تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد يضمن لهم أكبر عائد ممكن[1]

3-**الدائنين والموردين:**

يعتمد هؤلاء على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية، ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي والقدرة على الوفاء بالالتزام[2] وكذا درجة السيولة لدى المؤسسة، ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

4-**الزبائن:**

اهتمام هذه الشريحة بالمعلومات ينحصر بمعرفة استمرارية الوحدة الاقتصادية، وخاصة عند ارتباطهم معها بمعاملات طويلة الجل، وإذا كانوا معتمدين عليها كمورد رئيسي وأساسي للبضاعة او المواد الأولية[3]

5-**العاملين:**

هم المجموعات المماثلة لهم مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المشروعات على دفع مكافآتهم ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.

6-**البنوك والمؤسسات الإقراض الأخرى:**

بغرض توسيع نشاطاتها أو لمواجهة عسر مالي، تلجأ المؤسسات إلى القروض من المؤسسات المالية، غير أن هذه الأخيرة عليها معرفة درجة الخطر ومعرفتها لقدرة المؤسسات على السداد مستقبلا، وتعود في ذلك إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يؤكد صدق القوائم الملية وتمثيلها للمركز المالي للمؤسسة.

7-**الهيئات الحكومية:**

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض، منها النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو قرض الضرائب وهذه جميعا تعتمد على بيانات واقعية وسليمة.

وقد بينت لجنة الاتحاد الدولي للمحاسبين، عند إصدار المعايير عام 2002 أن أهمية التدقيق (المصلحة العامة) تكون في:

*يساعد في وضع القرارات الإدارية السليمة،

*يساعد خبراء الضرائب في بناء الثقة والكفاءة عند التطبيق العادل للنظام الضريبي

[1]- محمد تهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الاطار النظري، ومحاسبة التطبقية) ديوان المطبوعات

[2]-خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 12.

[3]-عبد الصمد نجم الجعفراي، اياد رشيد القريشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤولياته في تلبية احتيادات مستخدمي قوائم مالي، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006.

*استغلال موارد المؤسسات بكفاءة وفعالية.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق

هناك أنواع عديدة للتدقيق المحاسبي، تختلف والزاوية التي ينظر إليه منها، إلا أن ذلك لا يغير من جوهر عملية التدقيق، وسنقوم بدراسة انواع التدقيق على النحو التالي:

أ-من حيث الإلزام

ب-من حيث مدى الفحص (حجم الاختبارات)

ج-من حيث توقيت عملية التدقيق

د-من حيث نطاق عملية التدقيق

ك-من حيث القائم بعملية التدقيق

أ-من حيث الإلزام القانوني

ينقسم التدقيق من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين، تدقيق إلزامي، وتدقيق اختياري

أولا. التدقيق الإلزامي:

يحتم القانون القيام به، حيث يلزم المؤسسة بضرورة تعيين مدقق خارجي لتدقيق حساباتها واعتماد القوائم المالية الختامية لها، ويترتب عن عدم القيام به وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة[1]

ثانيا.التدقيق الاختياري:

هي عملية التدقيق غير الملزمة بقا نون وتكون بطلب من إدارة المؤسسة أو ملاكها، وتكون واجبات المدقق هنا محددة وفقا لاتفاقه المسبق مع الطالب لعملية التدقيق، ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص قد يتم الاستعانة بخدمات مدقق خارجي لتدقيق حسابات المؤسسة واعتماد قوائمها المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج العمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس التحديد حقوق الشركاء رخاصة في حالة انفصال أو انضمام شريك جديد. اما في حالة المؤسسات الفردية، فوجود المدقق يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة مصلحة الضرائب[2]

[1]-محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظي والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص 46.

[2] محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص 47.

ب.من حيث مدى فحص حجم الاختبارات

ينقسم التدقيق وفق حجم الاختبارات إلى نوعين:

أولا.تدقيق شامل " تفصيلي" المقصود به أن تشمل عملية التدقيق كافة القيود والدفاتر والمستندات والأعمال التي تمت خلال السنة المالية، ويتطلب هذا النوع من التدقيق جهدا ووقتا كبيرين بالاضافة إلى كونه يكلف نفقات باهظة، فهو يتعارض مع عاملي الوقت والتكلفة والتي يحرص المدقق على مراعاتهما باستمرار، وبالتالي فإن استخدامه يقتصر على المؤسسات ذات الحجم الصغير.

ثانيا.تدقيق اختباري ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

ج.من حيث توقيت عملية التدقيق: وفق هذا المعيار يمكن تقسيم التدقيق إلى نوعين

أولا.تدقيق مستمر:

تتم من خلاله عمليات الفحص وإجراء الاختبارات خلال السنة المالية كل وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا سواء كانت بطريقة منتظمة، كان تتم بصفة أسبوعية أو شهرية، أو بطريقة غير منتظمة وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة:

*كبر حجم المؤسسة وكذا كبر وتعدد عمليتها

*عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته

*توافر عدد كبير من مساعدي المدقق، ما يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة

ثانيا.تدقيق جزئي:

هو العمليات التي يقوم بها المدقق وتكون محدودة الهدف أو موجهة معين، كفحص العمليات النقدية خلال فترة معينة، أو فحص عمليات البيع النقدي أو الآجل خلال فترة محددة، أو فحص حسابات المخزن، أو التأكد من جرد المخزون.

يهدف التدقيق الجزئي إلى الحصول على تقرير متضمن الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها الفحص، ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد عن مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كماهو في التدقيق الكامل. يجب على المدقق الجزئي الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ونطاقها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصير في الأداء[1].

[1]-خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سبق ذكره، ص 22-23.

ك.من حيث القائم بعملية التدقيق.

يمكن تقسيم عملية التدقيق من حيث القائم بها إلى نوعين أساسين:

أولا.تدقيق داخلي:

هذا النوع من التدقيق تقوم به مصلحة متواجدة على مستوى المؤسسة، لها الحرية التامة الحكم وتمتع بالاستقلالية في التصرف، وتخول للتدقيق الداخلي مهام التقييم والتطابق والتحقق، وعمل التدقيق الداخلي هو عمل دائم كونه ينفذ من طرف مصلحة دائمة بالمؤسسة.

عرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين على أنه " عبارة عن فحص دوري للوسائل الموضوعية تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير المؤسسة. هذا النشاط تقوم بع مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى.

الأهداف الرئيسية للمدققين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي التأكد مما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة[1].

ثانيا.تدقيق خارجي

التدقيق الخارجي هو الذي يتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة، بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول العام والرضا لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية المساهمون، المستثمرين، البنوك، ادارة الضرائب، وهيئات أخرى[2]

كربط بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، يمكن القول أنه بوجود التدقيق الداخلي على مستوى المؤسسة فان ذلك يعطي نوعا من الثقة للمدقق الخارجي في صحة ومصداقية حساباتها ونتائج أعمالها، ما يمكن له أن يعتمد على بعض الاجراءات التي تمارس بها هذه الوظيفة، وتعتبر وسيلة للحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق. بالاضافة إلى كونه مؤهل ومستقل ويتمتع بمجموعة من الحقوق، فان مدقق حسابات ملزم بالتقيد ببعض الواجبات في حدود ما يفرضه القانون والعقد المبرم.

[1] -hamini allel, l'audit comptable et financier , BERTI, édition Alger.

[2] -صديقي مسعود براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز علمات الحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005، ص 25.

المبحث الثاني: فروض ومعايير التدقيق

تقوم عملية التدقيق على أساس مجموعة افتراضات تبني على قوامها الأفكار التي تسبق عملية تحليل، ولا تخلو بدورها من مجموعة من المعايير تحكم الكيفية التي تمارس بها هذه الوظيفة وتعتبر وسيلة الحكم على مستوى الأداء المهني للمدقق.

بالإضافة إلى كونه مؤهل ومستقل ويتمتع بمجموعة من الحقوق فان مدقق الحسابات ملزم بالتقيد بعض الواجبات في حدود ما يفرضه القانون والعقد المبرم سأقوم من خلال المبحث بتقديم فروض تدقيق ومعاييره بالإضافة إلى حقوق وواجبات المدقق.

المطلب الأول: فروض التدقيق

الفروض هي عبارة عن معتقدات مسبقة، تبنى على أساسها الأفكار في اطار عملية التحليل حتى أن ممنهجة ومبسطة، وفي اطار حل مشكلة التدقيق، هي الأخرى يجب أن تتوفر على مجموعة من افتراضات لإيجاد نظرية شاملة لها، وهي كالآتي[1]

1-قابلية البيانات المالية للفحص

2-عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والإدارة

3-خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية

4-وجود نظام سليم للرقابة الداخلية، يلغي احتمال حدوث الأخطاء

5-التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي والنتائج الأعمال

6-العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل، ما لم يوجد الدليل على عكس ذلك

7-عند فحص البيانات المالية لغرض ابداء الرأي الفني المحايد، فان المدقق عليه أن يتصرف ويعمل كمدقق فقط

8-القوانين المهنية تفرض على المدقق التزامات مهنية عليه أن يلتزم بها

1-قابلية البيانات للفحص

يعني هذا إمكانية التأكد مما تحتويه القوائم المالية، فعلية التدقيق قائمة على هذه الفرضية ذلك انه يشترط لقيام المدقق بمهمته أن يتوفر على الحرية المطلقة في الاطلاع على البيانات المالية. وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية. فهذه المعايير تتمثل في:

[1]-د.الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، وآخرون، أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)دار الجامعية ، مصر 2004، ص 25-26.

أ-**الملائمة:** يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين، وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.

ب-**القابلية للفحص:**

معنى ذلك أنه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها، فانهما لابد أن يصلا إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها.

ج-**البعد عن التحيز:** بعمنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية

د-**القابلة للقياس الكمي:** هي خاصية يجب ان تتحلى بها المعلومات المحاسبية

2-عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة كل من المدقق والادارة:

يفترض عدم وجود تعارض في المصالح بين المدقق من جهة وادارة الوحدة الاقتصادية من جهة أخرى، وهو ما يعني ضمنا وجود قدر من التعاون بين الطرفين يساعد على انجاز عملية التدقيق بسرعة وبسهولة[1]

3-وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يلغي احتمال حدوث أخطاء

يعني هذا الفرض أن وجود نظام الرقابة داخلية سليم قد يعزز من دقة البيانات المالية، وبالتالي امكانية الاعتماد على التدقيق الاختباري بدلا من الشامل.

4-التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يؤدي لقوائم مالية سليمة

أي ان استرشاد المدقق في عمله بالمبادئ المحاسبية سيعزز التأكد من مدى سلامة تمثيل الوقائم المالية لنتئج الأعمال وفي حالة غياب أو قصور هذه المبادئ فان الأحكام التي سيصدرها المدقق ستكون شخصية إلى حد كير ودون تبريرات موضوعية.

5-العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي ستكون كذلك في المستقبل

هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة وهو فرض استمرار المشروع وهذا يعني أنه إذا اتضح المدقق أن الادارة رشيدة وكذا وقوفه على سلامة نظام الرقابة الداخلية، فانه يفترض استمرار الوضع كذلك في المستقبل. وإذا اتضح للمدقق عكس ذلك ، أي ميول الإدارة إلى التلاعبات او ملاحظته لضعف على مستوى نظام الرقابة الداخلية، وجب عليه الحرص وأخذ بعين الاعتبار مستقبلا.

8-مراقب الحسابات يزاول عمله كمدقق فقط:

في حالة الطلب من المراقب الحسابات ابداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية، فان عليه أن يلتزم بذلك في اطار المهمة الموكلة له رغم إمكانية قيام بخدمات أخرى.

7-القوانين المهنية تفرض على المدقق التزامات مهنية عليه أن يتسم بها

[1]-محمود السيد ناغي، المراجعة (اطار النظرية والممارسة) الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر المنصورة مصر 1992، ص 37.

يتطرق هذا القرض إلى مجموع المسؤوليات التي على المدقق الالتزام بها اتجاه عملائه والتي يفرضها مركز مراقب الحسابات.

المطلب الثاني: معايير التدقيق المتعارف عليها

من أهم ما يميز تدقيق الحسابات كمهنة أنها تؤدي بمعرفة شخص مؤهل، مدرب، مستقل ومحايد، ومسؤول مهنيا والسبيل إلى ضمان ذلك هو معايير التدقيق المتعارف عليها. هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان التزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق واعداد التقرير بكفاءة وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية والاستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة[1].

تنقسم المعايير العشرة المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق عامة، معايير متعلقة بالعمل الميداني، ومعايير اعداد التقرير، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): انواع معايير التدقيق

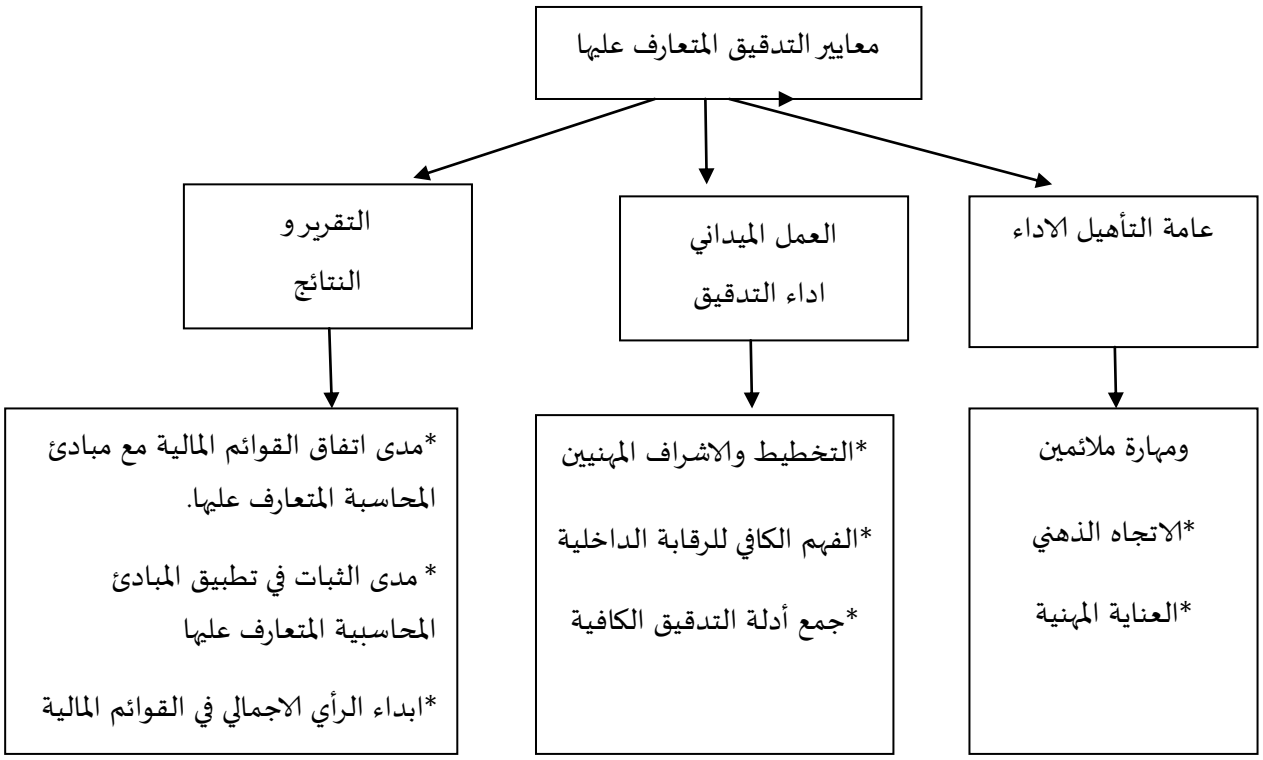

المصدر: ارينز الفين، جمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، 2005، السعودية، ص 42.

[1]-عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ ص 41.

1-المعايير العامة والشخصية:

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة بالتكوين الذاتي لمدق الحسابات، ويمكن حصرها في الآتي:

*أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لهم قدر كافي من التأهيل العلمي والعملي

*أن يتوفر لدى المدقق عنصري الحياد والاستقلال

*أن يتحلى المدقق بالعناية المهنية المعتادة أثناء عمله وكذا في إعداد التقرير

أ-التأهيل العلمي والعملي والكفاءة المهنية:

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق. يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق في التدريب والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات ويظل مستعدا لاكتساب المعرفة في مجالات جديدة[1]

ب-الاستقلالية:

تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير واستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق.

كما عليه باعتباره الضامن لشرعية وصدق الحسابات أن يكون مستقلا فعلا بكامل الحرية اتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة وأن لا يشاركهم اعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل[2]

*فلا يجوز أن يكون محافظ حسابات شركة معينة أحدر

*الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة بمسؤولي المؤسسة وأزواجهم

*الأشخاص وأزواجهم ممن يتقاضون أجرة أو مرتبا أو تعويضات بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ حسابات.

كما يمنع محافظ الحسابات مما يلي:

*القيام بمراقبة حسابات الشركة يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة

*القيام باعمال تسيير سواء بصفة مباشر اوبالمساهمة أو الانابة عن المسيرين

*قبول مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة

*قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الاشراف عليها

[1]-محمد فيومي، عوض اللبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 35.

[2]-محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 38

*شغل منصب مأجور في الشركة او الهيئة التي راقبها بعد أقل من 3 سنوات من انتهاء عهدته

*زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري الجزائري، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على اجور أو أتعاب او امتيازات أخرى لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال 3 سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.

*تمنع من القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون لها فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة

*يمنع السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة او وظيفة تدخل ضمن اختصاصاته القانونية

ج-العناية المهنية:

يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة التزامه بالمعايير الفنية والاخلاقية لمهنة التدقيق، كما أنه مطالب بتحسين دودة خدماته، وأن يعطي الاهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق. فتوفر عنصري الكفاءة والاستقلال غير كافي، وبالتالي يشترط توفير جدية في العمل من مستوى جودة أدائه.

تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به ولماذا يقو م به وإن لم يكون متأكدا من أي جزء من هذا العمل فانه يقع على مسؤوليته البحث عن الاستشارة المناسبة كما تتطلب التخطيط والاشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها.

مسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع ويفرض هذا الاجتهاد على المدقق مسؤولية تقديم الخدمات المهنية بدون إبطاء واهتمام، وأن تكون الخدمة كاملة.[1]

2-معايير العمل الميداني:

*أن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى الشخص المدقق ما هو ضروري فانه غير كاف للخروج برأي صحيح حول مصداقية الحسابات، فحتى يقوم المدقق بعمله على أحسن وجه عليه مراعاة معايير اخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني.

*تشتمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق كما انها توضح المراحل التي مر بها المدقق خلا أدائه لمهمته إضافة إلى الوظائف المنوطة به، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق مع مختلف المؤسسات على اختلاف عملياتها ونظمها إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسب مع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيما يلي:

*التخطيط والاشراف الملائمين

*دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية

*كفاية وملائمة أدلة الاثبات

[1]-محمد فيومي، عوض لبيب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

*يمنع من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعوضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

أ-التخطيط والإشراف الملائمين:

يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلائم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق كما أن تحديده للاطار الزمني لكل خطوة يقوم بها اثناء عملية الفحص سيعز من فرص بلوغ الغرض من ورئاها مع امكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل.

تحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق وتخطيطها فيما يلي:

*يستعمل البرنامج كأداة للرقابة من خلال مقارنة الأداء المنجز من المدقق واعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج وكذا بامكانية تحديد مقدرا الآعمال الباقية والتاريخ المتوقع للانتهاء منها

*يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال اشتماله على المفردات اراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته

*تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني انطلاقا من تحديد مهام كل مدقق، وتوقيع كل مدقق على الخانة المقابلة للعمل القائم به.

ب-الفهم الكافي للرقابة الداخلية:

المغزى من هذا المعيار هو قيام بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق حول حجم العنية (فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها يكون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمرا مستحيلا في المؤسسات الكبيرة وبالمقابل فان ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق المحاسبية يعد امرا مستحيلا في المؤسسات الكبيرة. وبالمقابل فان ضعف نظام المراقبة الداخلية سيصعب يعد امرا مستحيلا في المؤسسات الكبيرة. وبالمقابل فان ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجا لتوسيع مجال العينة، ما يتطلب المزيد من الوقت والجهد.

يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل التالية:[1]

*الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية

*استخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية

*إعداد قوائم استقصاء عن نظام الرقابة الداخلية

*نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية

[1]-أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء لنشر، عمان، 2005، ص 27-28.

*نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية

*التوصيات المقترحة للمؤسسة على محل التدقيق

-يترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية:

*توسيع اجراءات التدقيق

*اختصار اجراءات التدقيق

*الاعتماد على اعمال المدققين الآخرين

ج-جمع أدلة التدقيق الكافية:

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلى والقرائن الكافية لتكون أساس سليما يستند إليه في ابدائه لرايه حول القوائم المالية، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحقق. فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل اثبات معقول وملائم.

قد تأخذ الاثبات عدة اشكال أو صور كالملاحظة المادية، العمليات الحسابية المعلومات التي يقدمها الطرف الثالث المستندات اقرارات رجال الادارة، واجراءات الرقاة الداخلةي الجيدة، وعلى المدقق أن يقيم جودة ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شانها شأن كميتها.

3-معايير اعداد التقارير:ت

تنهي مهمة كل مدقق عقب اداء عملية الفحص بكتابة تقرير نهائي يتضمن رأيه الصريح المحايد حول شرعية وصدق الحسابات غير ان مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة من الضوابط التي تيعين على المدقق اخذها بعين الاعتبار وتنقسم إلى اربعة معايير:

1-مدة اتفاق الوقائم المالية مع المبادء المحاسبية المتعارف عليها

2-الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية

3-كفاية الافصاح المحاسبي وملائمته

4-ابداء الرأي في القوائم المالية

المجموعة الأولى المبادء العامة: يمكن اجمال هذه المبادء في الأتي:

*مبدأ الحيطة والحذر

* مبدأ الثبات

*مبدأ الشمول

*مبدأ الأهمية النسبية

المجموعة الثانية المبادئ العلمية المرتبطة بالربح: يمكن اجمال هذه المبادئ في الآتي:

*مبدأ تحقق الايراد

*مبدأ مقابلة الايرادات بالنفقات

المجموعة الثالثة المبادئ المرتبطة بالمركز المالي: تتضمن المبدأ الآتي

*مبدا القيمة المنتظرة تحقيقها مستقبلا

*مبدأ تكلفة التاريخية

2-مدى الثبات في تطبيق المباداء المحاسبية المتعارف عليها

يتعين على المدقق أن يشير في تقريره الى استمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادء المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى اخرى استنادا الى اطلاعه على المبادئ التي استخدمت عند اعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من خلال التقارير، والغاية من هذا الاثبات القدرة على اجراء المقارنات بين القوائم المالية على اختلاف الدورات كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبة وانعكاساتها على القوائم المالية.

3-الافصاح الكافي:

يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة اشارته إلى اية معلومات مالية تعد ضرورية لقد اغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية في معديها وذلك تفاديا للتضليل المحمل للجهات امستعملة للوقائم المالية والتي قد تؤدي غلى اتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها

4-ابداء الرأي

يقضي هذا المعيار بان يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسس. أما في حالة امتناع المدقق عن ابداء رأيه فيتوجب عليه انطلاقا من معايير التقرير أن يوضح أسباب هذا الامتناع وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها اسم المدقق بالقوائم المالية، اي عند موافقة المدقق على استخدام اسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تتعلق بالقوائم

وسنتطرق بالتفصيل لابداء رأي المدقق في المبحث الثالث، في اطار تقرير مدقق الحسابات

المطلب الثالث: التزامات المدقق

1-حقوق المدقق

يتمتع المدقق ببعض الحقوق والتي تسمح له بالقيام بالفحص الشامل للدفاتر والسجلات،وتختلف بناء على طبيعة المهمة الموكلة له في اطار العقد المبرم بينه وبين الطرف الآخر المتمثل في الادارة أو صاحب يمكن تحديد بعض الحقوق الرئيسية لمدقق الحسابات فيما يلي

أ-يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت في عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة ويمكنه أن يطلب من القائمين بالادارة والأعوان والتابعين للشركة

ب-يمكن محافظ الحاسبات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول على مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات اخرى لها علاقة مساهمة معها

ج-يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما تستدعى التداول على أساس تقريره ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته

د-يمكن محافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية ويجب عليه ان يلتزم باشعار مسبق مدته 3 اشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة

و-حق الامتناع عن ابداء رأيه في القوائم المالية إذا لم يتسطع تكوني راي حولها، وعليه ذكر السباب التي عرفت عمله

2-واجبات المدقق

تتمثل فيما يتعين عن المدقق الالتزام به الانجاز اعمال التدقيق الحسابات بشكل جيد وموضوعي

ويمكن تلخصها فيما يلي:

أ-التدقيق وفحص النظام المحاسبي المتبع في المؤسسة، وما يتضمنه من مستندات ودفاتر وسجلات وقوائم في ضوء الاتفاق المبرم مع المدقق من حيث نطاق عملية التدقيق

ب-قيامة باعداد تقاريره بصورة وافية بشأن الحسابات التي قام بفحصها وتدقيقها

ج-الطلب من رئيس مجلس الادارة دعوة الجمعية العامة للاجتماع إذا اهمل رئيس مجلس الادارة ذلك إو إذا طلب ذلك ما لا يقل عن 15% من حملة اسهم الشركة

ك-يعلم كتابيا في حالة عرقالة ممارسة مهمته هيئات التسيير قصد تطبيق احكام القانون التجاري

الخلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل تم الوقوف على جملة من الاستنتاجات، فتطور التدقيق المحاسبي كان نتاجا لتطور الواقع الاقتصادي عقب الثورة الصناعية والتغييرات التي مست الشركات جراء الانفصال التام بين الملاك والإدارة، الأمر الذي حتم ضرورة الاستعانة بطرف خارجي مستقل محترف بدلي برأي فني محايد موضوعي، انتقل مضمونه من اكتشاف الغش ومنع الأخطاء إلى إبداء الرأي حول مدى احترام القواعد والقوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات

هذا الرأي يمر عبر مراحل أساسية تضمن السير الحسن لمهمة المدقق وتسمح باختصار عاملي الوقت والجهد وتهدف إلى تحصيل أكبر فعالية، من تخطيط لعملية التدقيق، تقييم رقابتها والبحث عن ادلة إثبات تدعم الرأي لنهائي للمدقق.

كامتداد لمبدأ انفصال الملكية الذي شهدته الشركات فان تحطيها القيود الجغرافية وشغلها لبيئات مختلفة كان لزاما أن يصاحبه توافق على مستوى خدمات التدقيق حرصا على استكمال الهدف من التدقيق المحاسبي، فظهور الشركات متعددة الجنسيات كان لابد أن يصاحبه نفس المستوى من التغيير على مستوى خدمات التدقيق، فطفت فكرة التوحيد الدولي للتدقيق.

مقدمة:

عند جمع وشرح المعلومات الخاصة بموضوع دراستي والتطرق إلى جميع حيثيات هذا الموضوع من معلومات وفرضيات، تأتي مرحلة إثبات أو نفي الفرضيات مع هذه المعلومات ومدى مطابقتها مع أرض الواقع هذا نتيجة التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي والسياسي والجغرافي، ولهذا سنقوم أولا بتقديم لمحة من الجزائرية للمياه وحدة مستغانم ثم ننتقل إلى دراسة مراحلها وعملياتها التي تقوم بها.

المبحث الأول: عموميات حول المؤسسة العمومية وحدة مستغانم

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة وأهدافها

الفرع الأول: التعريف بالمؤسسة

الجزائرية للمياه هي: مؤسسة ذات طابع عمومي، صناعي وتجاري، أنشأت بمرسوم تنفيذي رقم 101/01 بتاريخ 21 أبريل 2001، مهامها الرئيسية تتمثل في التسيير المنظور للخدمة العمومية ومجال الإنتاج، التسيير والتوزيع للمياه، وكذلك تحصيل فواتير استهلاك المياه الصالحة للشرب وتلك للصناعة والتصنيع من قبل المشتركين (موطنين، مؤسسات...).

المقر الاجتماعي للمديرية العامة كائن بالمنطقة الصناعية لوادي السمار الجزائر العاصمة، أما وحدة مستغانم كائنة بمخزن المياه بسيدي بن حوى ص/ب528-مستغانم.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة

-ضمان الخدمة العمومية وتطويرها.

-إيصال الماء في أحسن الظروف.

-توفير قدر ممكن من المياه الصالحة للشرب

-تقوم بتنظيم التوزيع والتأطير المركز وتجديد الشبكة ووضع العدادات وسد النقائص وذلك ما يفرض عليها مصاريف عالية لا يمكن التحكم فيها إلا بعد سنوات طويلة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه وحدة مستغانم

المديرية العامة:

تعتبر المديرية العامة المسؤولة عن وسائل المديريات، والمصالح الموجودة في المؤسسة كما تسهر على حسن تنظيم المؤسسة وضمان سير نشاطها ومراقبة مختلف أنشطة المؤسسة

الأمانة: تتمثل مهامها في:

-التنسيق بين مختلف الهياكل والمصالح داخل المؤسسة

-تعتبر المكان الرئيسي لتجميع التقارير والتعليمات والكتابة

-تسجيل البرقيات الواردة والصادرة

-استقبال المكالمات الهاتفية وتسجيلها

-استقبال البريد والزوار وغيرها من الأعمال المختلفة

المخبر: تكمن مهمته في تصفية المياه ومعالجتها

دائرة الموارد البشرية: ومهمتها تكمن في:

-دراسة ملفات توظيف العمال وترقيتهم

-تتولى الإجراءات التدريبية للعمال

-إعداد المخطط العمل السنوي

-متابعة غيابات العمال

حيث تتكون من:

-مصلحة تسيير العمال

-مصلحة تسيير العمال

-مصلحة الموارد البشرية

-مصلحة الأجور والشؤون الاجتماعية

دائرة المحاسبة والمالية: ومهمتها تتمثل في:

-إعداد نتيجة الدورة المحاسبية

-متابعة الخزينة والكشوفات المحاسبية

-التخطيط المركزي للموارد المائية

وتتكون من:

-مصلحة المحاسبة العامة

-مصلحة الميزانية والمالية

-مصلحة المحاسبة والتسيير

دائرة الإدارة والوسائل: تقوم بتموين المؤسسة بالمستلزمات اللازمة لعملية الإنتاج كما تقوم بتسويق المنتجات ونجد فيها:

-**مصلحة التموين**: تقوم بتوفير المواد الأولية وتشرف على تسيير المخزون

-**مصلحة التسويق**: مختصة في تسويق الوحدات المنتجة للمؤسسة، من خلال دفع فواتير واستلام المبالغ من الزبائن.

دائرة التجارة: تعتبر من أهم وظائف المؤسسة والتي تقوم بمتابعة مراحل الإنتاج ومراقبة نوعية وجودته وهي تحتوي على ثلاث مصالح:

-**مصلحة الصيانة:** يرتكز دورها في صيانة جميع ممتلكات المؤسسة، بما فيها وسائل الإنتاج، معدات، أدوات كما تعمل على عصرنة الآلات ومراقبتها.

-**مصلحة تنمية النشاطات**: تحديد معايير الإنتاج كاستهلاك المواد الأولية ومراقبة عملية الإنتاج.

-**مصلحة الإنتاج**: نظرا لأهمية هذه المصلحة في الوحدة والتي تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع قابلة للتسويق.

الشكل رقم (3-1): هيكل تنظيمي للجزائرية للمياه وحدة مستغانم

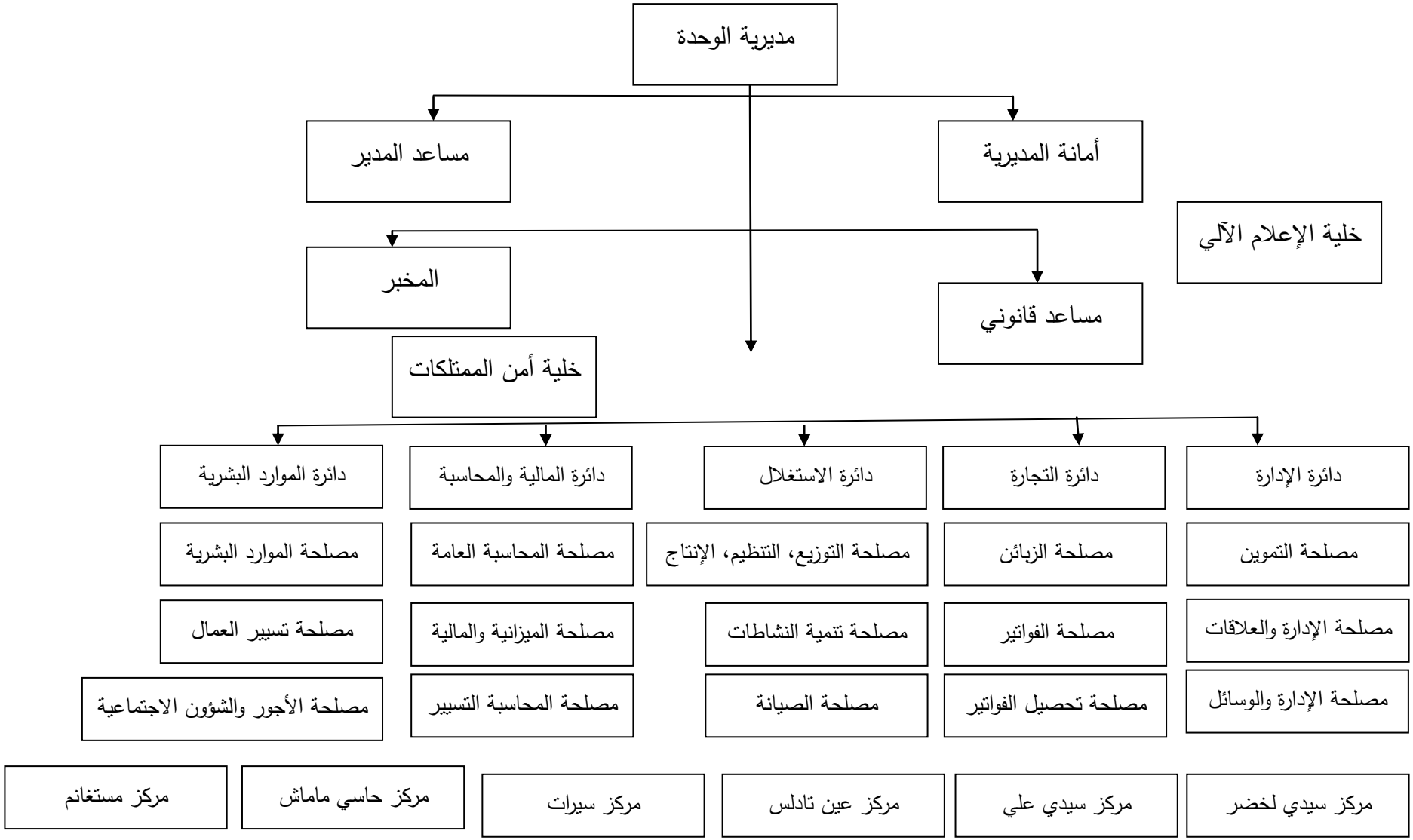

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات المؤسسة

تتمثل ايجابيات وسلبيات المؤسسة فيما يلي:

الفرع الأول: ايجابيات المؤسسة

-السهر على إعادة الهياكل المخربة

-تحسين نظام توزيع المياه الشروب وتنقيتها الماء الشروب الذي عرف تغيير جذريا حيث أن 80% من المشتركين المؤسسة تصلهم المياه عكس ما كان عليه الحال عند نشأتها.

-توزيع المياه الشروب على 1035 بلدية يعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز 418 بلدية عند نشأتها

-توفير قدر ممكن من المياه الصالحة للشرب

الفرع الثاني: سلبيات المؤسسة

تتمثل سلبيات المؤسسة فيما يلي:

-صعوبة تحصيل الفواتير استهلاك المياه من قبل المشتركين

-تسعيرة المياه مقننة لأن مستوى الاستهلاك لدى العائلات الجزائرية محدد بـ25 متر مكعب

-مواجهة ظاهرة تسرب المياه

-التكاليف الباهظة لتصليح العطب جد مكلفة.

المبحث الثاني: المراقبة الداخلية داخل الجزائرية للمياه ADE

المطلب الأول: اجراءات المراقبة

إن نظام المراقبة الداخلية يمثل مجمل الاجراءات والمعايير المندمجة عبر مختلف الأنشطة والتطبيقات الجزائرية للمياه، بحيث تكشف له حقيقة سير العمليات في الجزائرية للمياه (ADE) أضف إلى ذلك لابد من تدعيم البحث باستجوابات المراقبة الداخلية ومخططات تدف المعلومات التي إذا ما تم تحضيرها بشكل صحيح توجه حتما المراجع إلى العمليات التي تشكل أكثر خطورة على الجزائرية للمياه والتي تستدعي تدقيقا معمقا

للاشارة فان التقييم المستمر الذي تقوم به خلية مستقلة كالمراجعة الداخلية في الجزائرية للمياه يساهم بقدر كبير على كشف الانحرافات والأخطاء في الوقت المناسب، كما يساعد المسؤولين في تحديد أهم المخاطر

المطلب الثاني: خلية المراجعة الداخلية

تبعا للتعليمة الداخلية للجزائرية للمياه التي تنص على أنه: يتم تاسيس في كل مديرية جهوية قسم مكلف بالمراقبة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات والمصالح التابعة لها:

وبناء على ذلك تحتوي مديرية مستغانم 198 على:

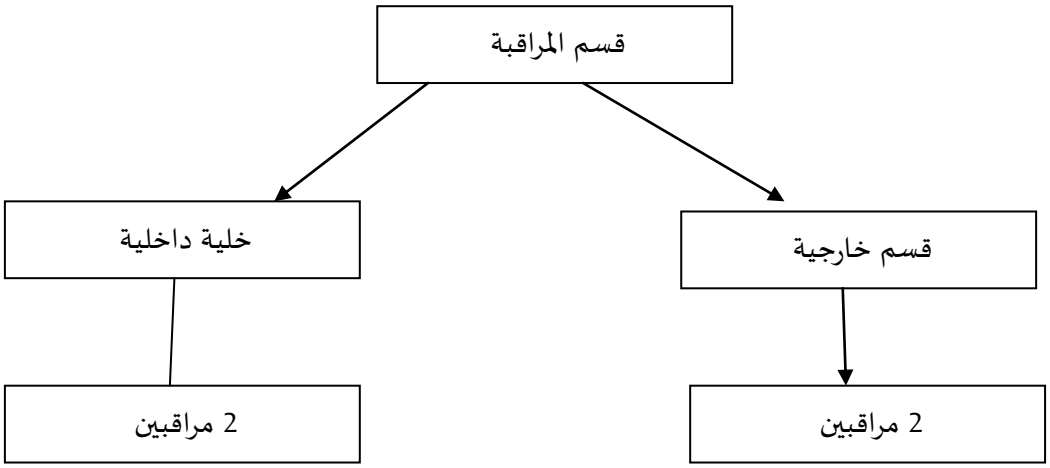

الشكل (3-2) المخطط الهيكلي لقسم المراقبة للجزائرية للمياه ADE

يمثل قسم المراجعة للتعليمات والاجراءات القانونية والقواعد الداخلية، تحت مسؤولية مباشرة لمديرية الفرع.

أولا: مجال التدخل

تتبع خلية المراجعة برامج دورية أو مهام خاصة مكلفة من مديرية أو مهام مكلفة من مديرية، وذلك على مستوى:

*الوكالات التابعة لمديرية الفرع

*مصالح وأقسام المديرية بحد ذاتها ويتم ذلك غالبا في حالات استثنائية

ويخضع المراجعين لشروط معينة فمثلا يمنع على المراجع ما يلي:

التكفل كنائب مفوض لاحدى الوكالات أو الاقسام التي تدخل ضمن حيز المراجعة والتدقيق

تنفيذ مها م المراجعة في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة

ثانيا: طبيعة ومدة التدخلات

يتم تنفيذ عمليات المراقبة إما عن بعد او ميدانيا كالتالي:

المراقبة عن بعد:

*متابعة القوائم الدورية المرسلة من مختلف هياكلها: كاحصائيات مديرية المحاسبة،

* جمع ومعالجة المعلومات الضرورية الخاصة بالمهام في الميدان التي تتطلب التحضير قبل الشروع بالقروض

* اعداد وتحرير التقارير المراقبة وتسليمها للهياكل المعنية : مديرية الفرع الفتشية العامة والجهوية الخ.

*الاطلاع على التقارير التي تعدها هيئات المراجعة الخارجية ومحاولة الاستفادة منها

* المحافظة على مظاهر الأمن بكل أشكاله

المراقبة في الميدان: وتتم حسب ثلاث حالات كالآتي:

-مهمة الدورية

-مهمة متابعة

-المهام الخاصة

ثالثا: اعداد التقرير

تعد التقارير حسب نموذج خاص به والمطابق لتقرير المفتشية العامة، حيث يحتوي على المعلومات التالية:

-المقر او الوكالة التي تم مراقبتها

-طبيعة وهدف المهمة

-الأسماء والألقاب وكذا مؤهلات المراجعين

مع ضرورة الحاق التبريرات والوثائق المدعمة للتقرير، اضف إلى ذلك لابد من ارسال كل التقارير إلى مديرية الفرع، التي تتكفل باستغلالها ووضع الاحتياطات وكذا متابعة التوصيات والحلول المقترحة.

خاتمة:

من خلال تربصنا في الجزائرية للمياه وحدة مستغانم قد تحصلنا على معلومات جيدة تخص وحدة مستغانم التي تعمل بها، حيث تمكنا من معرفة كل التفاصيل حول عمل الجزائرية التي تقوم به، من خلال تقديمهم لنا بعض الملاحق وكيفية العمل بتلك الملاحق، وذلك مما لديها من عمال ذوي مهارة في العمل الجيد حتى أنهم قدموا لنا كل ما نحتاجه من معلومات.

تمهيد:

إن أهمية وضرورة التدقيق المحاسبي بالمؤسسات تعتبر من أولى اهتمامات المسيرين من أجل ضمان استمرارية وفعالية المؤسسات بتحقيق مردودية عالية، وذلك عن طريق أو من خلال دراسة الحسابات المثبتة بالقوائم المالية، فبعد أن تناولت في الفصل الأول مفهوم التدقيق، أهمية سائله، أنواعه، فروضه، معاييره، أهدافه، خصائصه، سأشير في الفصل الثاني إلى دراسة نظرية المردودية وأنواعها والعلاقة التي تربط التدقيق المحاسبي بمردودية المؤسسة وذلك من خلال المباحث التالية:

-المبحث الأول: مدخل إلى مفهوم المردودية

-المبحث الثاني: أنواع المردودية

-المبحث الثالث: علاقة التدقيق بمردودية المؤسسة

المبحث الأول: مسار تنفيذ عملية التدقيق

تسير عملية التدقيق وفق خطوات واجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد على تحصيل أكبر فعالية في أداء القائمين بها، وذلك بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة والمرجوة من هذه الوظيفة، سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المسلك العام لعملية التدقيق وفق أربع خطوات تشمل:

قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع أجلة الاثبات، اعداد التقرير.

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

قبل أن يقوم المدقق بتخطيط عملية التدقيق، لابد أن تتوفر النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقا لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية التدقيق، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كاف، ما يتيح أيضا للمدقق فرصة تفادي التعامل مع اشخاص تنقصهم الأمانة والاستقامة، وحتى يتفادى هذا لابد أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع

1-الخطوات التمهيدية:

هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المدقق مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ اجراءات التدقيق والمتمثلة فيما يلي:[1]

أ-**التحقق من صحة تعيينه**: والذي يتم وفقا للشكل القانوني للمؤسسة موضوع التدقيق

ب-**الاتصال بالمدقق السابق**: وهي قاعدة قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزلة أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه،

ج-التأكد من نطاق عملية التدقيق

د-اتصالات أولى مع المؤسسة محل التدقيق، إذ يتعرف المدقق من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من يعمل معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة نشاطاتها ووحداتها وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه، فقد يتعذر عليه تكرارها[2]

ك-فحص وتقييم النظام المحاسبي: يقم المدقق بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلا في المؤسسة وفق مجموعة من العناصر أهمها:

*المخطط المحاسب الوطني والقطاعي

*كيفية القيد والترحيل

*دقة السجلات وكفايتها

[1]-نفس المرجع السابق، المادة 40.

[2]-خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

*استخلاص أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة

*طرق الاهتلاك المنتهجة

*طريقة تقييم المخزونات

*العمليات بالعملة الصعبة إن وجدت

***الاطلاع على القوائم المالية لسنوات سابقة:** فعليه أ يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العامة التي أعدت عن السنة السابقة ويطلع على تقرير المدقق السابق، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق، ودراسة تقرير مجلس الادارة.

***فحص التنظيم الاداري** : حيث يتعرف المدقق من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين والمسؤولين بالمؤسسة، ومدى الاختصاص لكل منهم، وصورة من توقيعاتهم، وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمؤسسة.

***النظام الجبائي**: رغم أن الناحية الجبائية ليست التزاما مباشرا للمدقق إلا أنه يتعين عليه الاطلاع على النحية الجبائية للمؤسسة محل التدقيق وكذا معاينة التقارير الجبائية للسنوات السابقة. وعليه أيضا أن يتأكد من سداد الضرائب والرسوم المستحقة، وإذا لم تسدد هل تم تكوين مخصص كافي يعادل هذا الالتزام.

2-المخطط التدقيق:

عقب انتهائه من كافة الخطات التمهيدية، يقوم المدقق بوضع خطة عمل له ولمساعديه لاتمام الاجراءات الفنية لعملية التدقيق وتترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم ومن ين ما يتضمنه ما يلي

أ-الأهداف الواجب تحقيقها

ب-الخطوات والاجراءات الفنية الواجب اتباعها لتحقيق الأهداف

ج-تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة واجراء

د-تحديد الوقت المستنفذ فعلا في كل خطوة واجراء

ك-ملاحظات الشخص المساول عن كل خطوة واجراء نفذ

هـ-توقيع الشخص المسؤول عن انجاز الاجراء

*استخلاص

م-البرنامج ليس سردا لخطوات، بل هو خطة محكمة الأطراف لتحقيق الأهداف محددة وفق مبادئ لمستويات مهنية متعارف عليها والبرنامج يخدم عدة أغراض فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المدقق وتعليمات فنية وتفصيلية

لمساعديه لتنفيذها، فالبرامج أداة رقابة وتخطيط تساعد المدقق على تتبع عملية التدقيق وعدد الساعات المستنفذة في كل عملية[1]

ي-كما أنه من غير الممكن أن يقوم المدقق بتطبيق نفس البرنامج في كامل المؤسسات التي يقوم بتدقيقها حتى لو كانت هذه المؤسسات تنشط في نفس القطاع، لأنه لكل مؤسسة خصوصياتها سواء على مستوى الهدف او حتى على مستوى حجم المعطيات والمعلومات المحاسبية المتواجدة بها، فلكل مؤسسة ظروف العمل الخاصة بها وما يميزها عن غيرها

يمكن تصنيف نوعين من برامج التدقيق هما:

1-برامج تدقيق ثابتة او مرسومة مقدما

2-برامج تدقيق متدرجة

3-الاشراف على مهمة التدقيق:

معنى الإشراف في التدقيق هو متابعة المدقق لعملية التدقيق وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كل حسب خبرته وكفاءته وتخصصه دون تفويض السلطة لهم أو انجاز المهمة كاملة من طرفهم. بل هو مطالب بالاطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها، باعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية التدقيق.

يمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف فيما يلي:

*توجيه المدققين نحو تحقيق أهداف التدقيق

*حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام التدقيق إلى الشخص القادر على انجازها بكفاءة

*إزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق التدقيق، ترتيب المهام حسب الأولويات

*فحص العمل المتنهي، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة التدقيق بغرض الاستغلال الأمثل للطاقات

*حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة

*حرصه على احترام عاملي الوقت والتكلفة، من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي تماطلهم في اداء مهامهم

*طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدين بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم

4-أوراق العمل:

أ-أوراق التدقيق هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المدقق على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية التدقيق، من الاجراءات المتبعة، المعلومات التي تم الحصول عليها الالتزام بالسياسات ونتيجة عملية التدقيق.

[1]-زاهر عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، الطبعة الأولى الراية للنشر، الأردن 2009، ص 79.

ب-الهدف الأساسي من أوراق التدقيق هو مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والاثباتات التي تدعم رأيه.

ج-تسمح أوراق العمل للمدقق بتنظيم نشاطاته وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بابداء رايه النهائي حول مخرطات نظام المعلومات المحاسبي، ويمكن التمييز بين اوراق التدقيق وفق نقطتين هما:

*الملف الدائم

* الملف الجاري (ملف الدورة الحالية)

المبحث الثاني: مدخل إلى مفهوم المردودية

المطلب الأول: مفهوم المردودية

لقد تعددت التعاريف التي أنسبت للمردودية وهي على النحو التالي:

1-المفهوم النظري للمردودية:

هي مصطلح مشتق من كلمة رد وهي تعني رد الشيء إلى أصحابه دون نقصان، والمعنى اللغوي لها هو الشيء الذي يمكن أن ينتج لنا مردودا او عائدا، والذي استعمل عند الفيزويوقراط و أرسطو وهي الأصل التي تنتج عن بيع المحاصيل الزراعية وذلك بعد طرح التكاليف المتعلقة بالعملية وبالتالي: "الربح الصافي".

2-تعاريف عامة من المردودية:

تعريف G.Grymber Et G.Forget: هي العلاقة الموجودة بين النتائج المتحصل عليها والرسائل التي استخدمت للحصول على هذه النتائج.

تعريف P.Conso: هي قاعدة تطبيق على كل المراحل الاقتصادية وهذا عدد استخدام أو استعمال الإمكانيات المادية والمالية والبشرية فهي إذن تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات والنتائج يعبر عليها بالنسبة التالية:

[1]

النتائج المحققه / الامكانيات

تعريف "ريكاردو": هي عائد استخدام أرض فلاحيه التي تملك بعبارة أخرى هي عبارة عن ربح المتحصل عليه نتيجة استخدام الأرض، أي ما تقدمه الأرض نتيجة استغلالها[2].

تعريف Lepesay Et Steiner: إذا تم حذف كل التكاليف التي تصرف في الأعمال الفلاحية، إضافة إلى أجور المسيرين من المداخيل الكلية، نتحصل على فارق يعتبره الرأسمالي ربحا أما الاقتصاد فيطلق عليه مصطلح "مردود رأس المال".[3]

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للمردودية بأنها: الربح المتحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج او تبادل وهذا بعد طرح كل النفقات المتعلقة بالعملية، وذلك في ظل الإمكانيات الضرورية مثل: الأموال والقوة البشرية المتوفرة.[4]

---

[1]-Delahayc , Jeanba Rcan, gestion financière, 7eme éditons paris, Dunod, 1998, p 111.

[2]-جميلة العراس، دراسة المردودية المالية للبنك مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سطيف، 2004، ص 67.

[3]-رفيقة باشودة، عوامل التحكم في المردودية المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجسيتير، المدرسة العليا للتجارة، الدفعة 2010

[4]-صالح محمد الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الادارة، دار النهضة العربية، ص 65.

أهمية المردودية: تتجلى أهمية المردودية في ثلاثة نقاط أساسية وهي:

أهميتها في بقاء المؤسسة: تسعة المؤسسة أو المشروع للاستمرار والصمود في وجه المنافسة وذلك في إطارها الجغرافي وتعمل على الاستحواذ أو الحصول على أكبر حصة ممكنة بالسوق، ويتحقق ذلك من خلال تحقيقها إلى مردودية ايجابية باستمرار والتي تسمح لها بتحقيق موارد مالية ذاتية تكنها من الحصول على مكانة مرموقة بالسوق.

أهمية في الرقابة : من خلال دراسة المردودية يتمكن المسير من مراقبة نقاط القوة والضعف، عن طريق مقارنة النتائج المتحصل عليها مع الإمكانيات المتوفرة، وذلك من خلال تحديد الانحرافات وأسبابها من أجل تصحيحها والعمل على تجنبها أو تفاديها في المستقبل.

أهميتها في اتخاذ القرار : إن تحقيق مردودية ايجابية تمكن المؤسسة من اتخاذ القرارات الإستراتيجية فيما يخص تطوير وتنمية المؤسسة.

المطلب الثاني: متطلبات المردودية

مراقبة المردودية:

إن مراقبة المردودية تعتبر عملية هامة إذ تمكننا من معرفة الانحرافات وتصحيحها بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم الخطوات التالية:

-وضع تقديرات على النتائج المالية والاقتصادية في حدود إمكانية المؤسسة

-تحديد الانحرافات وتحليلها وذلك من خلا ل مقارنة النتائج المتحصل عليها فعلا مع النتائج المقدرة وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء داخلية أو خارجية

-اتخاذ الإجراءات التي من شأنها الإنقاص من حده الانحرافات وتكون هذه العملية مستمرة وتقع على المسؤول المالي، إلا أنه عند التكلم عن المردودية الاقتصادية التي هي من اختصاص مراقب التسيير نجد أن هناك تقنيات حديثة تستعمل وهي:

أ-تحليل النتائج عن طريق المحاسبة التحليلية

ب-تنظيم الموازنات وذلك بوضع ميزانيات تقديرية

ج-توفر المؤسسات على مصلحة الدارسة الاقتصادية.[1]

2-قياس المردودية:

أن لقياس المردودية دور وأهمية بالغتين في اكتشاف نقاط القوة الضعف في المؤسسة، ولتصحيح العجز فيها والنهوض بالمردودية والسير بها نحو الاتجاه السليم، ونلاحظ في المؤسسات أن المراقبة التسيير والتسيير المالي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة وتقاس بالمعايير التالية:

[1]-Boukhazar P.Conso, gestion financiére, opu, dunod, 134p.

القيمة المضافة: ونعني بها الثروة الإضافية التي تنشأ في المؤسسة نتيجة لاستخدام خدمات وموارد الغير وإضافتها إلى وسائلها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

قيمة المضافة =قيمة الإنتاج –قيمة مستلزمات الإنتاج من سلع وخدمات

ويتجلى دور القيمة المضافة في مساهمتها بالنصوص بالاقتصاد الوطني:

وكذلك تعتبر كمقياس لحجم ولدرجة التكامل العمومي أو الداخلي للمؤسسة وكمقياس لتطوير قدرة المؤسسة وذلك باستعمال النسبة الآتية:

$$\frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{انتاج السنوات المتتالية}}$$

نتيجة الاستغلال: هي تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة وهي الفرق بين مصاريف المؤسسة والنواتج، تخص العناصر المرتبة بالإنتاج والاستغلال وتظهر لنا في جدول حسابات النتائج.

النتيجة الصافية: وتظهر في جدول حسابات النتائج بعد طرح الضريبة، وتعتبر كمؤشر هام لقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، وكذلك لحساب مردودية عناصر الأصول الثابتة.

التدفق النقدي: لا تعتبر النتيجة وحدها مصدر التمويل المؤسسة أو المشروع ذاتيا أو مقياس للمردودية لأنه يكون غير كامل أو صحيح بسبب استعمال المؤسسة للاهتلاكات والتي تؤثر على تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة والتي تعبر عن ايرادتها ويتفرع الفائض النقدي إلى فرعين وهما:

الفائض النقدي الإجمالي = النتيجة الإجمالية + الاهتلاكات +المؤونات

الفائض النقدي الصافي= النتيجة الصافية + الاهتلاكات +المؤونات

التمويل الذاتي: يعني إمكانية تمويل المؤسسة ذاتيا من خلال نشاطها وذلك بعد الحصول على نتيجة الدورة التي يضاف إليها عنصرين هامين وهما الاهتلاكات والمؤونات، قبل الوصول إلى قدرة التمويل الذاتي نمر على ما يسمى بالفائض النقدي الذي تطرقنا له سابقا.

التمويل الذاتي = التدقيق النقدي الصافي – الأرباح الموزعة

ويمكن تعريف التمويل الذاتي على أنه مجموعة الموارد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها واستقلاليتها من التمويل الخارجي، ونستعمله في المجالات التالية:

أ.إمكانية دفع السندات والأسهم

ب.إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار في برامج استثمارية للمؤسسة

ج.إمكانية تصحيح أو تعديل عدم كفاية رأس المال العامل الصافي

النتيجة العامة: يمكننا قياس مردودية المؤسسة بمقارنة النتيجة المتحصل عليها في نهاية السنة المالية مع إمكانيات المؤسسة المتاحة ويعبر عنها بـ:

$$\text{النتيجة المالية} = \frac{\text{النتيجة الأصولية}}{\text{المجموع}}$$

تقاس هذه النسبة مردودية رؤوس الأموال المستغلة أو مردودية النشاط، وتعبر على درجة المديونية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الأموال الخاصة}} = 1 + \frac{\text{الديون}}{\text{مجموع الأموال الخاصة}}$$ [1]

المطلب الثالث: مكونات المردودية

رغم أن مفهوم المردودية معقد إلا أن للمردودية مكونات وهي:

1-المكونات المالية:

إن المردودية المالية والمتمثلة في رأس المال للمؤسسة تعتمد على الفائض المالي الموزع، حيث أنه يعتبر من العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة المستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق مردودية أفضل التي تسعى وتأمل المؤسسة الحصول عليها

والعلاقة التالية تبين لنا مكونات المردودية باستغلال المؤسسة لأصولها [2]

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{ا الأصول}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

الجزء الأول يمثل علاقة الهامش الإجمالي الصافي وتقيس هذه النسبة درجة استعمال موجودات المؤسسة، أما الجزء الثاني فهو يعبر عن درجة الاستعمال المؤسسة لجميع أصولها، وتسمح أيضا بتقييم فعالية التسيير داخل المؤسسة وتتأثر هذه النسبة بظروف السوق والمنافسة.

أ.انتاجية التصنيع:

وهي تتعلق أساسا بما يلي:

-قياس الإنتاجية لكل عامل على مستوى المؤسسة

-قياس الإنتاجية لكل مركز مسؤولية

-قياس مردودية كل عامل وكل مادة ومردودية الطاقة العاملة والآلة.

[1]-Boukhazar P.Conso, gestion financiére, opu, dunod, p135.

[2]-أحمد أمين بن شليف، أهمية المحاسبة التحليلية في تحسين مردودية المبيعات، مذكرة ماجسيتير، المركز الجامعي بالمدية، الدفعة 2004، ص 23.24.

ب.إنتاجية مصالح المبيعات:

وهي إنتاجية التي تعكس فعالية مصالح البيع في المؤسسة وكذا مدى قدرتها على تحقيق المردودية المالية والاقتصادية

ج.إنتاجية مصالح الدراسات

وتعني مدى تطور مصالح الدراسات والأبحاث، وكذا طرق التحليل الاقتصادي والتخطيط من أجل البرنامج الإنتاجي المسطرة من قبل المؤسسة، والرفع من حجم مبيعاتها وبالتالي تحقيق مردوديتها المالية.[1]

الفعالية: مقياس فعالية رأس المال هو معدل دور أن رأس المال المستخدم، حيث توجد حسابات متغيرة على أساس العدد الكبير لمقياس رأس المال المستعمل والتي هي:

-الأصول الثابتة المستغلة

-الأصول الكلية

-الأصول الثابتة الإجمالية أو الصافية.

إن هذه النسبة تعبر عن مدى فعالية استعمال رأس المال من قبل المؤسسة، كما تعبر عن الشروط التي تستعمل الوسائل في ظلها وذلك ضمانا لنجاح الإنتاج.

غير أنه من الناحية المالية يفضل استعمال سرعة دوران رأس المال المستثمر، أي العلاقة التالية $= \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}}$

حيث أن العلاقة مستخلصة من العلاقة السابقة هي:

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} * \frac{\text{مجموعة الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

ومنه تحدد سرعة دوران رأس المال المستعمل والذي هو عبارة عن

سرعة دوران الأصول x معامل المديونية

وتحدد لنا هذه العلاقة حالية أو الفعلية للمؤسسة من زاوية زيادة رقم الأعمال وزاوية زيادة المديونية للمؤسسة.

كخلاصة القول فانه كلما كانت سرعة دوران الأصول مرتفعة فان هذا يدل على الوضعية الحسنة للمؤسسة.

[1]-بن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدية، 2006، ص 05.

المطلب الرابع:أنواع المردودية

أهداف المردودية الاقتصادية:

تعتبر المردودية الأداة والوسيلة الناجعة والمفضلة لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية، حيث تعتبر المؤسسة المكان المفضل الذي تحقق فيه تجسيد الأهداف وهي كالتالي:

خلق الفائض الاقتصادي: ويعتبر الهدف المهم لكل مؤسسة من تشغيل مواردها المالية، حيث يعبر هذا الفائض عن مدى نجاح المؤسسة في سياستها، وله ثلاثة وظائف وهي:

*إهلاك القروض التي استعملت في تمويل المشاريع الاقتصادية

*ضمان التسديد الخاص بوسائل الانتاج

*تسدي الفوائد

إ-استثمارات المؤسسة

م: معدل الاستحداث

ت ن: التدفق النقدي

ه: مدة الاستثمار

التكامل النقدي الاقتصادي: هو الذين يسعى بالنهوض بالمؤسسة والتنمية الاقتصادية لكل الوطن، وهو يهدف إلى تحقيق تكامل منسجم واقتصاد متماسك ومتكامل أي أن المردودية الاقتصادية تعمل على تكوين كتلة اقتصادية متكاملة ، بحيث يصبح كل عامل من العوامل الاقتصادية مكمل الآخر، ويعطي معامل التكامل الاقتصادي بالعلاقة التالية:

معامل التكامل الاقتصادي $\frac{\text{3 الاستهلاكات الوسطيية المحلية}}{\text{الاستهلاكات الوسيطية الاجمالية}}$

3-**تراكم العملة الصعبة** : وهي تمثل مساهمة المؤسسة في جلب العملة الصعبة وذلك يتحدد من خلال الصادرات والورادات.

على مستوى الصادرات: ويكمن ذلك من خلال التحصيل للمؤسسة على التدفقات النقدية أو الفائض بالعملة الصعبة وذلك يتحدد من خلال الصادرات والورادات .

على مستوى الصادرات: ويكمن ذلك من خلال التحصيل للمؤسسة على التدفقات النقدية أو الفائض بالعملة الصعبة مقابل تصدير الفائض الانتاجي، بحيث يعطي معدل التدفقات النقدية بالعملة الصعبة

م: معدل التدفقات النقدية بالعملة الصعبة

ت هـ: التدفقات النقدية بالعملة الصعبة المرتبطة بالمشروع

ت م: مجموع التدفقات النقدية الكلية

هـ: معد الاستحداث

على مستوى الواردات: وتستعمل فيها ثلاثة 03 مؤشرات وهي:

*قيمة العملة الصعبة التي يجلبه الدينار الواجد في البيع

تعريف المردودية المالية:

يمكن اعتبارها مقياس يدل على مدى قدرة المؤسسة على الحصول على أموال من أجلب تجديد جهاز الانتاج، وكذلك تطوير الانتاج على قاعدة موسعة، وقياس المردودية يرتكز على عامل المردودية المبيعات ومردودية الأصول ومردودية الأموال الخاصة ولهذا يمكن الاطلاق اسم المردودية على العاملين التاليين.

1-المردودية ما هي إلا ثمرة كبيرة من السياسات والقرارات المتخذة من طرف المؤسسة، ومن خلالها يتبين لها مدى القدرة المالية المتوفرة لهذه المؤسسة.

2-معدلات المردودية تكشف لنا عن المعلومات وتعطي لنا فكرة واضحة عن الوضعية المالية المؤسسة والظروف التي تتحكم فيها.

2-1-**معدلات المردودية المالية: تختلف** المعدلات للمردودية باختلاف الضوابط التي تتحكم فيه حسب المصطلحات التي تطلق عليها ويمكن تقسيمها إلى:

مفهوم الربح: يعبر عن الفعالية المالية الصافية للمؤسسة، أو صافي الأرباح الذي يحصل عليها المساهمون لقاء استخدام أموالهم.

معدل المردودية المالية للمبيعات يعطينا نظرة عن المردودية التجارية في المؤسسة

معدل المردودية المالية أموال الخاصة يعطينا نظرة عن مردودية وسائل الانتاج، أي الأصول المتداولة والثابتة.

مفهوم التدفق النقدي: يعتبر المؤشر الذي يحكم على قدرة المؤسسة في خلق مصادر تمويل الداخلية عن المبيعات والأموال الخاصة، وذلك حسب المعدلات التالية:

مردودية النشاط:

إن تقييم نشاط المؤسسة يعتمد على المقارنة بين رقم الأعمال خارج الضريبة والنتائج المحققة من طرف المؤسسة، وهناك عدة نسب يمكن استخدامها من أجل تقييم نشاط المؤسسة

1-**الهامش الاجمالي**: هذا النوع يعتبر كمقياس لنشاط المؤسسة خلال فترة زمنية ويستعمل في المؤسسات التجارة لأنه يعبر عن الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة، وكذا استراتيجياتها ويحسب بالعلاقة التالية:

2-**نسبة ربحية الاستغلال**: تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة في انشاء الفائض حيث كلما كانت النسبة ضئيلة كلما دلت على الوضعية السيئة للمؤسسة، وتستخدم كثيرا في المؤسسات ذات الطابع الصناعي وتكون بمقارنة رقم الأعمال خارج الضريبة مع نتيجة الاستغلال.

3-**نسبة الربحية الصافية**: يستخدم هذا النوع من النسب لدى المؤسسات التي تريد المقارنة بين المؤسسة ومنافسها في نفس القطاع، وذلك من أجل تحقيق أرباح حتى تصبح لديها قوة على مقاومة منافسيها ورسم الاستراتيجية وتحسب بالعلاقة التالية:

المبحث الثالث: علاقة المدقق بمردودية المؤسسة

سوف أتطرق إلى أنواع المردودية حيث أنه لكل نوع أهمية لا تقل عن الآخر، وكل هذه الأنواع تساهم في رفع حجم المبيعات والأرباح والإنتاج للمؤسسة وتهدف هذه الأنواع إلى غاية واحدة هي تحقيق أكبر ربح ممكن والحكم على مدى فعالية المؤسسة.

المطلب الأول: المردودية الاقتصادية

1.مفهوم المردودية الاقتصادية

تعتبر بمثابة العائد الاقتصادي الذي يتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية للمؤسسة خاصة الاقتصاد الوطني عامة، وهو هدف رئيسي في هذا النوع من المردودية وتقاس المردودية الاقتصادية عن طريق النسب التالية:[1]

ويقصد بالناتج الخام للاستغلال هو القيمة المضافة بعد طرح منها مصاريف العاملين والرسوم والضرائب ومنه الشكل العام للمردودية الاقتصادية يتحدد بالعلاقة التالية:

ويقصد بالنتيجة الاستغلالية هي نتيجة الاستغلال قبل الفوائد، أما الرأسمال الاقتصادي هو الأصول الثابتة زائد في إضافة إلى احتياجات الرأسمال العامل والمتاحات.

2.طرق حساب المردودية الاقتصادية

سنتطرق إلى معدل الاستحداث

معدل الاستحداث: يعتبر أداة الحكم بين الحاضر والمستقبل، حيث يقوم بتوجيه اختيارات الاستثمارات التي تكون ستحكم المقارنة الوحيدة لمجموع حسابات التدفقات النقدية والأخذ بعين الاعتبار الوضعيتين حيث أن الزمن يمكن أن يتأثر بعامل التضخم الأول، ونجد هنا معايير تحديد معدل الاستحداث وهي:[2]

المعايير الذاتية: ويكون المعدل ضعيف إذا كانت المؤسسة في حالة توازن مالي مع وجود إمكانية انتظار التحصيل.

ب.معايير موضوعية: مثل معدل التوظيف دون المخاطرة الذي يعني معدل الاستثمار بمعدل مردودية أدنى إذا كانت نفس التدفقات تجلب المعدل دون المخاطرة

ج.طريقة القيمة الحالية الصافية : تعتبر أولا التدفقات النقدية المستقبلية لعدة مشاريع استثمارية معرفة بدقة وموضوعية على أنها مقبولة.

تعريف الرأسمال المستثمر خلال مدة حياة المؤسسة:

دفع رأسمال المستثمر في نهاية كل فترة بمعدل تكلفة رأس المال

[1]-أحمد أمين بن شليف، المرجع السابق، ص 32.

[2]-بن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدية، 2006، ص 05.

معدل المردودية الداخلي : هو المعدل الذي يسمح بالمساواة بين التسديد من خلال المشروع تدفقات النقدية المستقبلية المقدمة من نفس المشروع إذا كان المعدل موجب وأكبر من معدل استحداث وهناك طرق أخرى منها:

طريقة استرجاع الرأسمال المستثمر: وتعتمد هذه الطريقة على معايير السيولة أكثر من معيار المردودية والأساس فيها هو الاستثمار من اجل أثر التقليل للأصول نخفض المتاحات الحالية المؤسسة مع التطور ومحيطها، أي يختار المشروع الذي لديه مدة الاسترجاع الأقصر لأنه مخاطرة

طريقة مؤشر الربحية: ويتم الاختيار بين المشاريع عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{الربحية} = \frac{\text{مجموع التدفقات النقدية المستحدثة}}{\text{تكلفة الاستمثار}}$$

إن تفحص البضاعة فحصا دقيقا ويتبين سبب ردها قبل أن ترد، وكذلك تدفق العقود الخاصة بها حتى لا تتكفل المؤسسة مصاريف نقلها مرتين، وعلى هذا يجب إخبار المورد بسبب الرد وأن يقبل هذا الرد إذا كان المورد مؤمن على بضاعة وتعرضت إلى تلف نتيجة لنقلها فيجب إخباره من أجل أن يطيب تعويض من طرف شركة التأمين

يجب التأكد من حركة المردوات الخارجية في نهاية السنة المالية وذلك بالرجوع إلى دفتر البضاعة الخارجية للتأكد من خروجها الفعلي، لأنها قد تقيد في الدفاتر المالية بالرغم من أنها لم ترسل بعد نهاية المدة إلى المورد.

6.التدقيق المستندي لمردودات المشتريات:

عند وصول البضاعة المردودة إلى المورد يستلمها ويرسل إشعارا دائنا عن استلامه البضاعة وقبوله خصم الثمن، ويرفق هذا الأسعار مع صورة الإشعار الذي حررته المؤسسة بعد مطابقته وان اتضح ان هناك اختلاف في نسبة الاقتطاع المورد لمبلغ الأقل، وموافقة المؤسسة على ذلك فيرجي قيد التعديل إذا كان قد سبق إن قيد الخصم من واقع إشعار الخصم المدين الذي أرسلته المؤسسة إلى المورد.

1.يقوم لمدقق بتدقيق فواتير الخصم من الموردين مع دفتر يومية المشتريات ويدقق صحة تحليل المردودات الخارجية تحت بنودها المختلفة بدفتر يومية المشتريات وقد يختبر المدقق هذه العمليات

7.تدقيق الترحيلات والعمليات الحسابية

*يدقق المدقق الترحيل من دفتر يومية مردودات المشتريات إلى حساب الموردين الأزمنة التي فحصت فواتير الخصم عنها.

*تدقيق تقييد مجاميع دفتر يومية مردودات المشتريات بدفتر اليومية العامة عن الفترة بأكملها

*التأكد من صحة نقل المجاميع من صفحة إلى أخرى

*اختبار العلميات الحسابية وإشعارات الخصم من ناحية الجمع والضرب وخلافه

*اختبار المجاميع الرأسية والأفقية لدفتر يومية مردودات المشتريات للفترة التي تم فحص فواتيرها

المطلب الثاني: دور التدقيق في تحسين وظيفة البيع

1.**الرقابة الداخلية:** تشتمل ما يلي

تحليل المبيعات الفعلية: تتناول رقابة المبيعات تحليل ودراسة المبيعات الفعلية وفقا للسياسات وطرق التي اتبعت لتحقيق حجم مبيعات المخطط وبنفقة توسيع مناسبة، وبتالي ينتج هامش الربح اللازم لتحقيق العائد المناسب ويتحقق الدخل الصافي إذا كانت علاقة سليمة بين العناصر التالية

***السلعة**: نوع المنتج المباع ألوانه حجمه السعر أشكاله جودته

***الناحية الجغرافية:** البلدان الخارجية المحافظات المدن

***طرق البيع:** بالبريد وكلاء متجولون سلسلة محلات الأمانة

***قنوات التوزيع**: جملة تجزئة وكلاء

***شروط البيع**: أحل تقسيط نقدي أمانة

***العميل**: أجنبي محلي خاص عام حكومي

***نوع المشروع**: فروع أقسام

كما هناك تحليل بالنسبة إلى المبيعات التي لم تحقق مثل الطلبيات المستعملة، الطلبيات التي لم تجلب الإلغاءات المبيعات المفقودة

استنزال البضاعة المباعة من المخزن: تعد مخازن بضاعة تمهيدا لإرساله إلى إدارة البضاعة الخارجة وذلك بناءات على فاتورة البيع وإذن خروج البضاعة وعند خروج البضاعة يسجل قيد على بطاقة الصنف مع إظهار التاريخ والكمية والرصيد وتعد ملخصات السلع الخارجة بالكمية والقيمة والنوع والدليل الرقمي، ثم تستخدم هذه الملخصات في المقارنة مع قوائم المخزون وحسابات المخازن.

2.الرقابة الداخلية على المبيعات النقدية:

تختلف باختلاف حجم المؤسسة وعدد موظفيها القائمين بالبيع وطريقة تقسيم العمل والتحصيل والتسليم، وينقسم العمل بالنسبة لعملية البيع النقدي إلى ثلاثة: البائع، الصراف ومسلم البضاعة

عملية البيع: يقوم البائع باستلام البضاعة وتسجيلها بسعر البيع وتسجيل المديونية بدفتر بياني وسيتنزل منها في نهاية اليوم قيمة المبيعات التي حققها في ذلك اليوم، والفرق بين القيمتين يمثل الرصيد الذي يجب أن يكون في عهدته في نهاية اليوم.

عندما بيع البائع البضاعة يحدد قسيمة بيع نقدي عن الأصل وثلاثة صور يحتفظ بصورة في الدفتر ويسلم المشتري الأصل، والصورة ترسل مع البضاعة إلى قسم التسليم.

دور الصراف: يقوم باستلام قيمة القسيمة من المشتري بعد تدقيقه للمبالغ الواردة بالقسيمة ويختم على الأصل والصورة بالدفع ويحتفظ بالأصل ويسلم الصورة إلى المشتري ويقيد الصراف قيمة المبلغ المسلم في كشف النقدية اليومي.

تسليم البضاعة: يقدم المشتري صورة القسيمة التي استلمها من الصراف إلى قسم تسليم البضاعة لاستلام تلك التي اشتراها، وفي قسم تسليم البضاعة تدقق البضاعة مع القسيمة، ثم يسلمها إلى المشتري بعد الاحتفاظ بالقسيمتين في نهاية اليوم، يستطيع الصراف مطابقة ما ستلمه من النقدية مع مجموعة كشف النقدية اليومي ويقوم الموظف إدارة التدقيق الداخلي بمطابقة الفواتير التي لدى البائع ومجاميعها مع الكشف اليومي الذي أدى الصراف ويجب أن تطابق المبالغ التي لدى الصراف بمجموع الكشوف التي لدى الموظف.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تطبق هذا النظام لأن تكلفته كبيرة، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون البائع هو الذي يقوم بتسليم البضاعة على ان يكون مستلم النقدية شخص آخر.

وتعتبر البضاعة التي في عهدة الوكيل بصفة أمانة لديه إلى أن يتم بيعها أو ردها لأصيل وتختلف المعالجة المحاسبية عند الأصيل عن الوكيل.

بالنسبة للأصل: يخصص دفتر يومية بضاعة الأمانة، تسجل فيه العمليات حيث عند إرسال البضاعة إلى الوكيل تقيد جميع بيانات الفاتورة، ترحل مجاميع البضاعة المرسلة إلى الوكيل إلى جانب الدائن من حساب البضاعة المرسلة للأمانة، أما المصرفات فتقيد في خانة خاصة في الجانب الدائن من دفتر النقدية وترحل إلى حسابات الأمانة لدى الوكلاء.

لا تسجل القيود في دفاتر الأصيل إلا بعد إرسال الوكيل لكشف المبيع الذي يظهر ما تم تنفيذه من مبيعات المصروفات التي صرفت والعمولة والتحصيلات المختلفة، أما في نهاية السنة المالية إذا بقية بضاعة للأصيل لدى الوكيل، فإنها تقدم بتكلفة زائد المصاريف الشاملة لإرسال البضاعة وحفظها وتظهر كرصيد مدين في حساب بضاعة الأمانة لدى الوكيل ويلتزم هذا الأخير بإرسال شهادة عن البضاعة الموجودة لديه في نهاية العام. ويلخص نظام الرقابة الداخلية للبضاعة الأمانة فيما يلي:

تصرف البضاعة من المخازن : إذن الصرف مميز عن إذن صرف البضاعة سواء بلون مختلف أو برقم قسيمة مختلف

تحرر إدارة المبيعات الفاتورة الصورية: وتختلف عن فاتورة المبيعات العادية، ويجب أن تكون مختلفة عنها حتى لا تختلط مع المبيعات العادية، ويجب على المؤسسة أن تدقق في الفاتورة الصورية وترسل نسخة منها إلى إدارة الحسابات التي ترفقها مع صورة إذن الصرف وتتولى تقيدها في السجلات.

بالنسبة إلى صرف المصروفات : تتبع نفس الخطوات من حيث الرقابة الداخلية والتي تتبع فيها ما يختص بصرف المصروفات العادية

عند استلام كشف المبيع: يدقق من ناحية الحسابية مع الاتفاقات المبرمة مع الوكيل ويقيد في إدارة الحسابات

*مطابقة قسائم البيع لفترة معينة بالمبالغ الموردة للخزينة والإيداعات بالبنك خلال نفس الفترة

*فحص التنفيذ اليومي بدفتر النقدية للمبيعات ومقارنته مع مستندات البيع لنقدي والمبالغ المحصلة في الخزينة ومودعة بالبنك

***التحقق من المبيعات** : يقوم المدقق الخارجي بفحص طرق إعداد الفواتير والإشعارات ويجب أن يلاحظ في نظام الرقابة مايلي:

-أن تعد الفواتير من واقع المستندات الرسمية للمؤسسة وأن تكون تحتوي على كل البيانات المطلوبة

-قبل إعداد الفاتورة على الآلة الكاتبة يجب التأكد من وجود اعتماد بالبيع الائتماني

-تفحص قوائم على الأسعار والخصم للتأكد من أنها احدث الأسعار

-تدقيق كل فاتورة أو إشعار من طرف آخر غير من أعداها

-يتحقق من اعتماد الإشعارات الدائنة خاصة إذا كانت خصومات

-يتم تحليل المبيعات بواسطة موظفي غير هؤلاء المخصصين لحسابات العملاء ويلي فحص الطرق المستخدمة في الرقابة على الفواتير والإشعارات الدائنة.

والغرض منها هو:

*كل بضاعة التي أرسلت من المؤسسة قد أعد لها فواتير

*التأكد من أن الفاتورة البضاعة المرسلة سجلت في حساب العميل

*كل بضاعة التي أرسلت إلى العميل قد جعلت دائنة في حساب المخازن

*وبعد ذلك لابد من أن تكون الفواتير والإشعارات الدائنة تحمل أرقام مسلسلة لا مكان يتبعها ويراعي المدقق بالنسبة للفواتير التالي:

أ.أن تكون هناك رقابة على الفواتير التي لم تستخدم بعد

ب.أن يتحقق المدقق كل فترة من مجموع صور الفواتير والإشعارات ويتابع المراحل التي مرت عليها وأن المستندات والملفات قد أخذت في الحسبان وأنه ليس هناك ثغرات في العينات التي تكون عرضة للتلاعب.

6.تدقيق المبيعات الآجلة

نخص هنا بالذكر المؤسسات الكبيرة التي تكون لديها إدارة خاصة بالمبيعات حيث تعمل على توزيع المبيعات، مراقبة وتنفيذ عمليات البيع، وعلى المدقق أن يفحص نظام المبيعات من حيث رسم السياسة العامة للبيع والتنفيذ وتحديد الأسعار ويراعي في نظام الرقابة الداخلية المبادئ التالية:

1.أن كان البيع بناءا على طلبات أو عقود، فيخصص دفتر أو دفاتر للطلبات والعقود ليسجل فيها عند ورودها وعند تنفيذها يؤشر أمامها بما يقيد ذلك.

2.عند البيع بالأجل العادي وبعد الاتفاق على تحرير أمر صرف البضاعة ويرسل إلى آمين المخازن لإعداد البضاعة للصرف، وهنا يعد أمين المخزن إذن صرف من الأصيل ليرسل إلى العميل وتبقى الصورة لتقييد في دفتر المخازن.

7.التدقيق المستندي للمبيعات: عند فحص المبيعات يطلع المدقق على ما يلي

1.اعتماد البيع والأسعار والشروط

2.صور فواتير البيع

3.العقد أو طلب البضاعة

يقوم المدقق صور الفواتير دفتر يومية المبيعات لفترة أو عدة فترات، يتأكد من نظام المراقبة الداخلية إن كان قويا كما يطلع على الأدلة الإضافية من عقود أو طلبات بضاعة ويتحقق من أنواع المبيعات وإن كانت مسجلة في خاناتها بدفتر اليومية. إن كان هناك خصم تجاري على فاتورة يجب أن يكون الخصم معتمدا سواء كسياسة خاصة لعميل أو عملاء معنيين.

في حالة مبيعات الأصول الثابتة يجب أن يطلع المدقق على صور فواتير البيع وكذلك لعقود و المراسلات الخاصة بعمليات البيع.

في آخر السنة يجب فحص مبيعات الشهر الأخير التي تمت وتتبع خروج البضاعة المباعة بدفتر البضاعة الخارجية وكذا حسابات المخازن.

التدقيق الترحيل والعمليات الحسابية: يدقق المدقق في ما يلي:

1.العمليات الحسابية الخاصة بجميع التضاربات الواردة في صور فواتير البيع

2.التأكد من المجموع الرأسي والأفقي لدفتر يومية المبيعات وصحة نقل أرقام من صفح إلى أخرى

3.التأكد من الترحيل من دفتر اليومية إلى الحسابات الشخصية للعملاء بدفتر أستاذ للعملاء

4.التأكد من مبيعات الأصول الثابتة وصحة ترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها مع مراعاة الربح والخسارة الناشئتان عن بيع الأصول.

8.تدقيق مردودات المبيعات: قد ترد البضاعة المباعة إلى المؤسسة لسبب من الأسباب ويجب أن تكون هناك رقابة داخلية على هذه المردودات أو التقييد المحاسبي، لأنها تكون عرضة للتلاعب ويمكن تخصيص دفتر المردودات وتقيد فيه المردودات.

التدقيق المستندي: يقوم المدقق بما يلي:

أ.فحس صور الإشعارات الدائنة ودفتر المردودات

ب.يجب أن تكون الاشعارات الإضافية معتمدة من المسؤول في المؤسسة

ج.في حالة تعويض المؤسسة للعميل عن قيمة البضاعة التالفة المردودة ومصاريف إعادتها إلى المخزن، يجب على المدقق أن يتأكد من العقود والمراسلات والمستندات لإثبات صحة هذه العملية.

الخلاصة:

نستخلص من هذا الفصل أن التدقيق المحاسبي مهنة يمكنها أن تكون عاملا لتحقيق هذه المردودية وذلك من خلال الرقابة الداخلة والتدقيق الداخلي والمستندي حيث أنه كلما كان نظام الرقابة المطبق في مؤسسة ما، قويا كلما أدى إلى التقليل من الغش والتلاعب وبالتالي رفع وتحسين مردودية المؤسسة وحفظ سمعتها ومصداقيتها.

الفهرس

العنوان **الصفحة**

إهداء

شكر وعرفان

الفهرس

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الملاحق

مقدمة 01

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التدقيق المحاسبي .....

تمهيد..... 05

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي 06

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق المحاسبي 06

المطلب الثاني: مفهوم التدقيق 06

المطلب الثالث: أهداف واهمية التدقيق 07

المطلب الرابع: أنواع التدقيق 12

المبحث الثاني: فروض ومعايير التدقيق 15

المطلب الأول: فروض التدقيق 15

المطلب الثاني: معايير التدقيق 17

المطلب الثالث: حقوق وواجبات التدقيق 22

خلاصة..... 24

الفصل الثاني: ماهية المردودية وعلاقتها بالمدقق

تمهيد..... 26

المبحث الأول: 27

المطلب الأول: قبول مهمة وتخطيط عملية التدقيق 27

المطلب الثاني: تقييم نظام للمرقابة الداخلية 27

المطلب الثالث: أدلة الاثبات والملف لجاري 28

المطلب الرابع: تقرير مدقق الحسابات 28

المبحث الثاني: مدخل إلى مفهوم المردودية 31

المطلب الأول: مفهوم المردودية 31

المطلب الثاني: متطلبات المردودية 32

المطلب الثالث: مكونات المردودية 34

المطلب الرابع: أنواع المردودية 36

المبحث الثالث: علاقة المدقق بمردودية المؤسسة 39

المطلب الأول: دور التدقيق في تحسين وظيفة الشراء 39
المطلب الثاني: دور التدقيق في تحسين وظيفة البيع 40
الخلاصة..... 46
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لمؤسسة وحدة المياه ADE
مقدمة..... 48
المبحث الأول: تقديم مؤسسة 49
المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة واهدافها 49
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه وحدة مستغانم 49
المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات المؤسسة 53
المبحث الثاني:المراقبة الداخلية داخل الجزائرية للمياه 54
المطلب الأول: اجراءات المراقبة 54
المطلب الثاني: المراقبة الداخلية..... 55
المطلب الثالث:اعداد التقارير 55
الخلاصة..... 55
الخاتمة..... 56
المراجع والمذكرات..... 61

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع معايير التدقيق	
02	أنواع تقارير التدقيق	
03	معدلات المردودية	

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-جميلة العراس، دراسة المردودية المالية للبنك مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سطيف، 2004.
- 2 الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، وآخرون، أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)دار الجامعية ، مصر 2004.

3-أحمد أمين بن شليف، المرجع السابق.
4-أحمد أمين بن شليف، أهمية المحاسبة التحليلية في تحسين مردودية المبيعات، مذكرة ماجسيتير، المركز الجامعي بالمدية، الدفعة 2004.
5 -أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء لنشر، عمان، 2005.

6-ارينز الفين، جمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج، دار المريخ، 2005، السعودية.

7-الفتاح محمد الصحن، رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، المرجع السابق، ص 17.

8-بن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدية، 2006.
-بن رقية سهيلة، دراسة المردودية المالية في المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدية.
9-خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، مرجع سابق.

10-رفيقة باشودة، عوامل التحكم في المردودية المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجسيتير، المدرسة العليا للتجارة، الدفعة 2010.
11-صالح محمد الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الادارة، دار النهضة العربية.
12-صديقي مسعود براق محمد، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز علمات الحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 08-09 مارس 2005.

13-عبد الصمد نجم الجعفراي، اياد رشيد القريشي، دراسة حول دور مراقب الحسابات ومسؤولياته في تلبية احتيادات مستخدمي قوائم مالي، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، 2006

14-عبد الفتاح محمد الصحن، المرجع السابق.
15-عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ ص 41.

16-محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

17-محمد تهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الاطار النظري، ومحاسبة التطبقية) ديوان المطبوعات

18-محمد سمير الصبان، محمد الفيومي، المراجعة بين التنظي والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت، 1990.

19-محمد فيومي، عوض اللبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998.

20-محمود السيد ناغي، المراجعة (اطار النظرية والممارسة) الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر المنصورة مصر 1992.

ثانيا: المراجع بالفرنسية

- Boukhazar P.Conso, gestion financiére, opu, dunod.

-Boukhazar P.Conso, gestion financiére, opu, dunod.

-Delahayc , Jeanba Rcan, gestion financière, 7eme éditons paris, Dunod, 1998.

-hamini allel, l'audit comptable et financier , BERTI, édition Alger.

-J.Ysaul Et Chd.Arcimes.gestion financière, épreuve n° 04, 1998.

المقدمة

في عالم تشابك فيه المال و الأعمال وجدنا أن إمكانية اتخاذ أي قرار سليم ووجيه يتطلب و بشكل حتمي توافر معلومات دقيقة و صحيحة.

لكبر حجم المشروعات وبتعدد أوجه نشاط المؤسسة أصبحت إدارتها غير قادرة على تفادي أو حتى تجنب الأخطار الناجمة عن رداءة التحليل الفعلي للسياسات المنتهجة في أي مؤسسة كانت.

إن هذا النقص أدى بشكل ولا محالة إلى إيجاد أداة مساعدة للإدارة في هذا المجال، وعملها بنجاعة اكبر وفي عاليه أكثر في استخدام الموارد المتاحة من جهة، والمعلومات العاكسة للوضع المالي الخاص بالمؤسسة ونتائج الأعمال بصوره دقيقه من جهة أخرى. بحيث تسطر هذه الأداة تحت عنوان "التدقيق المحاسبي"، بغية منها الاهتمام الأكبر بنظام الرقابة الداخلية وهذا من خلال متابعة هذه النظم الوقائية نظرا لدورها الفعال في المؤسسة قبل اتخاذ أي قرار لا سيما فيما يتعلق بالقروض أو الاستثمار.

بحيث أن جل هذه الحقائق والبيانات التي يكون المستثمر أو المقترض الجديد بحاجه إليها تكون ضمن القوائم المالية وفي تقارير المدقق المحاسبي بصفة خاصة، بحيث إن الرأي الذي يبديه مدقق الحسابات يعتبر كبصمة ثقة لدى مستخدميه ولهذا السبب يجب توافر شروط خاصة وميزات ذاتية ودقيقة، لهذا الأخير كيف تجعل من رأيه في موضع ثقة.

علما أن التدقيق انبثق من نطاق ضيق تمثل في تدقيق الحسابات والقيود المحاسبية وهذا بعد ما شهده العالم من انفراج تام في شتى الميادين و الذي اثر وبشكل مباشر على القطاع الاقتصادي. بحيث أن التدقيق انصب في كشف الأخطاء والعمل على الحد من ظواهر التلاعب والغش، ثم تجاوز هذه المرحلة ليتجه لفحص انظمه الرقابة الداخلية لأي مؤسسة وهذا قصد التأكد من مدا مسايرة هذه الأخيرة و النتائج المحصل عليها. ومن ثم مقارنتها مع الواقع والعمل على تحسين المردودية.

وعليه يمكننا بلورت لب الإشكالية في ما يلي: "إلى أي مدى يمكن للمدقق أن يحد من الأخطاء والغش ويعمل على كبح الاختلاسات التي تهدد المؤسسة، وما مدى تسيير المؤسسة بتوجيه مدخراتها قصد حقيقي اكبر عائد ممكن؟".

للإجابة على الإشكالية تم تقسيم هذه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التدقيق المحاسبي، وماهي أهدافهم ومعاييره؟
- كيف للمدقق أن يخدم الوظائف المتنوعة للمؤسسة؟
- ماهية المرودية و ما علاقتها بالمدقق.

الفرضيات

في سبيل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية سابقة الذكر، بإمكاني الانطلاق من الفرضيات التالية:

- حق اطلاع المدقق على السجلات والدفاتر والمستندات وكل ما يخص مهنته للوصول لنقطة ابداء رأيه المحايد في التقرير.
- نفترض أن مهنه المدقق تعتبر عامل للتحكم في وظائف المؤسسة المتنوعة.
- يعمل المدقق إلى تحسين فعاليه المؤسسة وبالتالي تحقيق مردودية عالية.

أهميه الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى الحاجة الملحة للمؤسسة إلى محيط رقابي يساعد إدارة المؤسسة على تحمل مسؤولية تحقيق الأهداف وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة والمحافظة على كيان المؤسسة وضمان لها الاستمرار والنمو في ظل بيئة متغيره.

- كما أن إدارة المؤسسة تقوم باتخاذ قرارات بصفة مستمرة عبر جميع المستويات الإدارية لما يواجهها من فرص و تحديات مختلفة، فهي تعمل على ترشيد وتفعيل هذه القرارات، وكان من المهم الاستعانة بالمراجعة الداخلية لبلوغ ذلك.
- كما تنبع أهمية هذه الدراسة من حاجة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى تطبيق المشروع والفعال لوظيفة التدقيق لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة، من أجل تحقيق أهدافها المنشودة، والتكيف مع ما يحصل من تطور.

أهداف البحث

الأهداف التي تسعى إليها الدراسة:

- محاوله إبراز الفائدة من تداول التدقيق المحاسبي في المؤسسات.
- محاوله تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي وذلك من خلال اكتشاف التلاعب والاختلاسات.
- محاولة معرفة مدى مساهمة التدقيق في تطوير أداء المسيرين و تحسين مردودية المؤسسة.

أسباب اختيار الموضوع

إن اختياري للموضوع يعود لجملة من الدوافع الموضوعية و الذاتية:

الدوافع الموضوعية

- إن طبيعة التدقيق يقوم على أساس الدليل والقرنية مما يجعله قابلا للدراسة وهذا ما جعلني أتوسع فيه أكثر.
- من اجل رفع الفعالية و تحسين المردودية في المؤسسة وخصوصا المؤسسات الجزائرية.
- العمل على التكوين العلمي الجيد والمؤهل على أمل ممارسة مهنة المراجعة بصورة سليمة وفعاله مستقبلا.

الدوافع الذاتية

الميول الشخصية لمواضيع التدقيق ورغبة خاصة في الاطلاع على كل ما هو جديد فيما يخص التدقيق.

منهج الدراسة

فيما يخص المنهج الذي اتبعه في هذه الدراسة فهو مزيج بين المنهج الوصفي خلال الجانب النظري والتحليل في الجانب التطبيقي وهذا من اجل الوصول إلى نتائج مقنعه والإجابة على جميع التساؤلات.

صعوبات البحث

من بين الصعوبات التي واجهتني في انجاز هذا البحث:

- صعوبة الموضوع وكذا حساسيته.
- سرية الوثائق البنكية.

هيكل البحث

بغرض تحصيل الهدف من الدراسة بالإجابة على التساؤلات المطروحة، ومن خلال محاولة الإحاطة بجميع جوانب البحث، اعتمدت خطة هيكلها:

المقدمة و ثلاثة فصول

الفصل الأول مفاهيم أساسيه حول التدقيق المحاسبي اشتملت على ثلاثة مباحث، الأول ويتمثل في مدخل مفاهيمي للتدقيق المحاسبي، والثاني فروض و معايير تدقيق والتزامات المدقق، والثالث مسار تنفيذ عمليه التدقيق.

الفصل الثاني ما هي المردودية وعلاقتها بالمدقق ويتكون من ثلاث مباحث، أوله مدخل مسار تنفيذ عملية المدقق والثاني ما هي المردودية والثالث علاقة المتبقية بمردودية المؤسسة.

إلى جانب الفصل الثالث الذي كان كدراسة تطبيقية لمؤسسة وحدة المياه مستغانم (ADE) وختم البحث خاتمة.

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وسلطانك العظيم،

لك الشكر يا رب أولا وأخيرا على ما أنعمته علينا من قوة وصبر وعزيمة لانجاز هذا البحث.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الوالدين الكريمين

كما لا تفوتني الفرصة بأن أتقدم بالشكر الخالص إلى أستاذي المشرف سعيد عبد الرحمان، الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته، وإلى كل الأساتذة الذين رفقونني خلال المشوار الدراسي.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إلى من أحبهم قلبي ولم يكتبهم قلمي.

أكيد لا ننسى أن أتقدم بالشكر للذين كان لهم الفضل في تزويدنا بمعلومات الدراسة الميدانية، عمال الجزائرية للمياه وحدة مستغانم على تعاونهم معنا.